الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

الكلية: العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

القسم: علوم المحاسبة و المالية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تمويل الاستثمارات الخضراء في الجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت خلال 2021

من إعداد الطالب:

بلعرج أسامة

تحت إشراف الأستاذة:

د.صبّاح فاطمة

لجنة المناقشة

د.وهراني عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة عين تموشنت
د.صبّاح فاطمة	أستاذ محاضر ب	مشرفا	جامعة عين تموشنت
د. سيد حياة	أستاذ محاضر ب	ممتحنا	جامعة عين تموشنت

السنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك،

ولا تطيب الآخرة إلا بعلوك، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك إلهي حل جلالك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، و نصح الأمة، إلى نبي الرحمة و نور العالمين،

سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم،

إلى أغلى جوهرتين في الوجود أمي و أبي- حفظهما الله ورعاهما-

إلى جميع أفراد عائلتي و أصدقائي.

الشكر و التقدير

الحمد الله عز وجل الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و وفقنا لذلك
و نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذة "
صباح فاطمة "

على الإشراف على هذه المذكرة، والذي لم تبخل علي بتوجيهاتها القيمة وصبرها معي
طوال مدة

إنجاز العمل رغم مشاغلها الكثيرة.

و أقول لها جزآك الله كل خير كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد
في إنجاز هذه

المذكرة و خاصة أختي شيماء على وقوفها معي في كل صغيرة و كبيرة.

ولا يفوتنا إن نشكر كل عمال بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت، وإلى كل
كافة أساتذة

و موظفي كلية العلوم الاقتصادية بجامعة عين تموشنت.

فهرس المحتويات

المقدمة.....أ

الفصل الأول:

الإطار النظري للإقتصاد الأخضر

تمهيد:.....2
المبحث الأول : ما هي التنمية المستدامة.....3
المطلب الأول : مفهوم و تطور التنمية المستدامة 3
الفرع الأول : مفهوم التنمية المستدامة.....3
الفرع الثاني : تطور التنمية المستدامة.....4
المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة.....6
المطلب الثالث : أهداف و خصائص التنمية.....7
الفرع الأول : أهداف التنمية المستدامة.....7
الفرع الثاني : خصائص التنمية المستدامة.....9
المبحث الثاني : مدخل للاقتصاد الأخضر.....10
المطلب الأول: ما هي الاقتصاد الأخضر.....10
الفرع الأول : تطور الاقتصاد الأخضر.....11
الفرع الثاني : تعريف الاقتصاد الأخضر.....12
الفرع الثالث : أهمية الاقتصاد الأخضر.....14
المطلب الثاني: تحديات التحول و الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.....16
المطلب الثالث: الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر.....17
المبحث الثالث : مجالات استثمارا لاقتصاد الأخضر.....20
المطلب الأول :رسكلة النفايات.....21
الفرع الأول: مفهوم رسكلة النفايات.....21
الفرع الثاني :فوائد رسكلة النفايات.....22

المطلب الثاني : تحليل المياه.....22
الفرع الأول :مفهوم تحليل المياه.....22
الفرع الثاني :فوائد تحليل مياه البحر.....23
المطلب الثالث :الطاقات المتجددة.....23
الفرع الأول: مفهوم الطاقة المتجددة.....24
الفرع الثاني: خصائص الطاقة المتجددة.....24
خلاصة الفصل 25

الفصل الثاني:

الاستثمارات الخضراء في الجزائر وأساليب تمويلها

تمهيد 28
المبحث الأول: تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر.....29
المطلب الأول :آليات تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر.....29
الفرع الأول :الإطار المؤسساتي للاستثمار الأخضر في الجزائر.....29
الفرع الثاني : تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر.....31
الفرع الثالث: الأدوات الاقتصادية لتشجيع الاستثمار الأخضر في الجزائر..... 33
المطلب الثاني : الإستراتيجية الاستثمار الأخضر و مبادئ حمايته في إطار التنمية المستدامة
في الجزائر.....36
الفرع الأول :الإستراتيجية الاستثمار الأخضر الوطني في الجزائر.....36
الفرع الثاني :مبادئ حماية الاستثمار المشاريع الخضراء في إطار التنمية المستدامة في الجزائر.....37
المبحث الثاني: أساليب و مصادر تمويل الاقتصاد الأخضر.....37
المطلب الأول : أساليب تمويل الاقتصاد الأخضر 38
الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الخضراء.....38
الفرع الثاني :مفهوم السندات الخضراء.....39
الفرع الثالث: الجباية البيئية.....40

المطلب الثاني :مصادر تمويل الاقتصاد الأخضر بالجزائر.....40
الفرع الأول : مصادر التمويل المحلية.....41
الفرع الثاني : مصادر التمويل الدولية.....43
المبحث الثالث: إنجازات ومشاريع الاستثمارات الأخضر في الجزائر.....45
المطلب الأول : أهم مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر.....45
المطلب الثاني : أهم الاستثمارات الخضراء التي أطلقتها الجزائر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.....51
خلاصة الفصل 60

الفصل الثالث:

تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية للاستثمارات الخضراء

المبحث الأول: تقديم حول البنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد البنك الفلاحة و التنمية الريفية 62
المطلب الأول :نشأة البنك الفلاحة والتنمية الريفية.....62
المطلب الثاني : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....62
المطلب الثالث: التنظيم الداخلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين تموشنت.....63
المبحث الثاني :آليات تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر دراسة حالة 67
المطلب الأول : أهم النشاطات الممولة من طرف البنك في مجال الاستثمار الأخضر.....67
الفرع الثاني :أنواع القروض مع تحديد مبالغها.....68
المطلب الثاني : آليات تسيير لمنح القروض المصرفية بنك البدر عين تموشنت.....70
الفرع الأول: شروط البنك لمنح القروض وكيفية دراسة الطلب.....70
الفرع الثاني : الإجراءات المنتهجة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمنح القروض للمشاريع المعتمدة.....71
الفرع الثالث: تقييم خدمات التمويل لدى البنك.....75
المطلب الثاني: تمويل الاستثمار الأخضر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين تموشن.....76

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهداف التنمية المستدامة	09
02	القطاعات المعنية بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر	20
03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	65

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الترجمة الرقمية للأهداف المحددة للتنمية السياحية في الجزائر على المدى المتوسط	53
02	تطور إيرادات السياحة في الفترة ما بين (2006-2015)	54
03	مصادر الطاقة المتجددة المخططة في الجزائر ضمن آفاق 2030	57
04	أنواع التمويلات التي يدعمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت من خلال تمويله للاستثمار الأخضر	76

قائمة المختصرات

مختصر	دلالته
UNPE	برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
BADR	بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
ANSEJ	وكالة تشغيل لدعم تشغيل الشباب.
ANGEM	وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
CNAC	صندوق الوطني لتامين على البطالة.
CNAS	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.
CASNOS	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء.

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	ANGEM.C NAC.ANSEJ القروض الاستثمارية في إطار الدعم
02	قرض التحدي
03	قرض الرفيق
04	القرض الاتحادي (الفيدرالي)
05	قرض البناء الريفي
06	قرض الاعتماد الايجاري
07	نموذج الموافقة البنكية
08	رسالة سقوط اجل القرض
09	اتفاقية القرض
10	أعذار قبل المتابعة القضائية
11	جدول امتلاك القرض
12	طلب إصدار أمر بحجز تمثيلي و بيع العقار المرهون
13	طلب إصدار أمر بضرب حجز تنفيذي على منقولات المدين

المقدمة

المقدمة:

ان المفهوم الكلاسيكي لعلم الاقتصاد (العلم الذي يبحث في استخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية بهدف تحقيق اكبر ربح ممكن ،أو إشباع الحاجات الأساسية بأقل تكلفة ممكنة) لم يعد متناسبا مع متطلبات النشاط الاقتصادي، حيث يقصد بالاستغلال الأمثل لتقسيم الموارد المادية تقسيما نقديا في السوق وبالتالي لا تدخل الموارد الطبيعية في استغلال الأمثل لأنها لا تمثل موارد إنتاجية، وبالتالي فان هذا مفهوم لا يأخذ بعين لأي الاعتبار الجانب البيئي.

لكن في الآونة الأخيرة أخذت البيئة حصتها خصوصا بعد الكوارث الطبيعية التي شهدها العالم والتي أثرت سلبا على التنمية المستدامة مما أدى إلى دق ناقوس الخطر، ومن هنا بدا اهتمام العالم بمتطلبات التنمية وحماية البيئة حيث أن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية المستدامة ، الذي ادى الى تجنب مخاطر اللجوء إلى بما يعرف بالاستثمار الأخضر، حيث يربط هذا المصطلح بين الاقتصاد والبيئة و يعتبر من احد نماذج الجديدة في التنمية الاقتصادية سريعة النمو، والتي تقوم على أساس معرفة الجيدة لتحقيق التطور الذي ينتج رفاهية المجتمع و إنعاش الاقتصادي.

وتتنوع الأساليب التي تستخدمها الدول في تمويل الاقتصاد الأخضر حسب حالتها الاقتصادية، إذ أن أساليب التمويل تعتمد على درجة التطور سواء لسوق المال من جهة أو السوق النقدي الذي تمثله البنوك التجارية وبنوك الاستثمار من جهة أخرى، ناهيك عن مدى وعي السلطات بضرورة هذا التوجه وبالتالي انتهاج سياسة جبائيه (بيئية) تشجع على الاستثمار في هذا المجال.

فالاستثمار الأخضر يناقض عمل الاستثمار التقليدي و الذي يعتمد على استخدام الوقود الأحفوري ، أي انه يتبنى الطاقة الخضراء التي هي وليدة الطاقة المتجددة، وهذا الأخير يهدف إلى محافظة على مصادر الطاقة وخلق ما يعرف بالوظائف الخضراء والإنتاج الأخضر الذي يشمل (زراعة العضوية، تشجيع المنتجات العضوية ، الحفاظ على الغابات و إدارة النفايات). فالجزائر كغيرها من الدول تعمل على توفيق بين متطلبات التنمية و التقدم الصناعي وفي نفس الوقت تحمي البيئة والموارد الطبيعية و حد من الآثار السلبية التي تؤثر على جانب الاقتصادي والبيئي وذلك من خلال تشجيع البنوك على تمويل المشاريع فيما يتعلف بالاستثمار الأخضر.

2 – إشكالية الدراسة :

أن لدراسة هذا الموضوع و الإحاطة به يستدعي للإجابة على السؤال التالي :

- **ما مدى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين تموشنت في تمويل الاستثمار الأخضر؟**

و على ضوء التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية :

1 ما أهمية التحول نحو الاستثمار الأخضر ؟

2 ما هي أساليب تمويل الاقتصاد الأخضر ؟

3 ما هي الصعوبات التي تواجه تمويل الاستثمار الأخضر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين تموشنت ؟

3– فرضيات الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع و تحليل الإشكالية و معالجتها اعتمدنا على الفرضيات التالية

1– أولوية بنك الفلاحة و التنمية الريفية لأهمية تمويل الاستثمارات الخضراء.

2– التخوف من تقدير المخاطر الناتجة عن تمويل بعض مشاريع الاستثمارية الخضراء ، تعد من أهم الصعوبات التي تواجه تمويل الاستثمار الأخضر.

4– أهمية الدراسة :

- ❖ التوجه العالمي نحو الاهتمام بتمويل الاستثمار الأخضر من خلال إنشاء بعض الدول بنوك خاصة من أجل تمويل المشاريع التي تهتم بالجاني البيئي.
- ❖ الذي يعد من التوجهات السائدة لدى العديد من الدول في الوقت الراهن؛ التركيز على أحد أكثر الموضوعات أهمية والمتعلق بتمويل المشاريع البيئية التي تعد من أهم الاستثمارات الخضراء وكذا الأهمية التي تشغلها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

- ❖ اهتمام الاستثمار الأخضر بمجال التنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر، وذلك عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد المالية و الطبيعية.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- ❖ الموضوع حديث نسبيا وقد لاقى في اهتماما أكبر في الوقت الراهن.
- ❖ نقص الدراسات المتعلقة بالموضوع.
- ❖ إثراء المكتبة الجامعية بموضوع حديث .

6- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

- ❖ إبراز أهمية التحول نحو الاستثمار الأخضر.
- ❖ التعرف على آليات تمويل الاقتصاد الأخضر تبعا لوضعية البلد؛
- ❖ تحديد الصعوبات التي تواجه تمويل الاستثمار الأخضر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين تموشنت.

7 - المنهج المستخدم:

أن المنهج المتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي استعمل لوصف ما يتعلق بالمفاهيم العامة للموضوع ،و استعمل أيضا المنهج التحليلي لتحليل الإحصائيات و الوثائق الممنوحة خلال الدراسة الميدانية .

8-صعوبات الدراسة :

لقد واجهتنا و نحن بصدد هذا البحث جملة من الصعوبات أهمها :

- ❖ حداثة الموضوع و خصوصا فيما يخص الاستثمار الأخضر.
- ❖ نقص الدراسات التي تناولت آليات تمويل الاقتصاد الأخضر.
- ❖ قلة الدراسات و المراجع التي تناولت موضوع الاستثمار الأخضر،فاغلبها اعتمدت على مناقشة حماية البيئة .

9- الدراسات السابقة:

❖ لدراسة الباحث أ-علي خنافر، د-عبد الرزاق بن الزاوي ، بعنوان : **الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول** "مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية جامعة الوادي – العدد التاسع – المجلد الثالث سنة2015.

تهدف هذه الدراسة للاهتمام بالأداء البيني علاوة على الأداء الاقتصادي مما حفز صياغة منهج الاستثمار الأخضر الذي جاء نتيجة تعاظم المشكلات البيئية العالمية الناتجة عن تبني مستوى مرتفع و نموذج غير المتوازن لنمو الاقتصادي و هذا من خلال استنزاف الموارد البيئية دون مراعاة الآثار المضرة بها ، وقد توصلت إلى ما يلي: الجزائري % 96 (من إجمالي الصادرات)،ومحدودية الصادرات خارج المحروقات وضعف إنتاجية القطاعات الأخرى. – فشل سياسة النمو غير المتوازن و غير المستقيم (الذي اعتمد على الصناعة الثقيلة فالسبعينات). – المرحلة الانتقالية إلي تمر بها الجزائر (الناتجة عن تراجع أسعار البترول و بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية) فرص عمل لائقة و هذه الدراسة ركزت على حتمية فوائد البينية و الاقتصادية و الاجتماعية و يمكن تلخيصها فهذه :

- تكمن أهمية الاستثمار الأخضر في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن اعطاء وزن متساوي لركائز و أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي البعد البيني) تواجه الجزائر خسائر كبيرة في إيرادات التصدير نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار البترول ، الشيء الذي نعكس سلبا عن وضع الميزان التجاري الذي حقق عجز.
- تعاني الجزائر من المرض الهولندي والذي تظهر أعراضه في الوزن الكبير للمحروقات في الاقتصاد.
- تمتلك الجزائر إمكانيات البيئية دائمة ،إلا إنها تعاني من بعض المشكلات (التصحر النفايات ، الجفاف،انجراف التربة) .

أن الأسباب الذي جعلت الجزائر تتبني الاستثمار الأخضر تتمثل فيما يلي :

- المشكلات البيئية (الاحتباس الحراري. تغير المناخ ... الخ).
- فشل سياسة النمو غير المتوازن و غير المستقيم (الذي اعتمد على الصناعة الثقيلة فالسبعينات).

- المرحلة الانتقالية إلي تمر بها الجزائر (الناتجة عن تراجع أسعار البترول و بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية).

وعليه فالجزائر مطالبة بقيام بجملة من الإصلاحات متعمقة بتنويع الأنشطة الاقتصادية تهدف لتحقيق نمو متوازن تخل قفر وتتماشى مع المتطلبات البيئية و هذا يوفره الاستثمار الأخضر.

❖ دراسة باحثين – د–قحام وهيبة، د– شرقرق سمير **(الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية و خلق فرص العمل)** جامعة سكيكدة تاريخ النشر 10 ديسمبر 2016.

من خلال هذه الدراسة التي كانت اشكالياتها كيف يساهم الاستثمار الأخضر في حماية البيئة و خلق :

- مواجهة التحديات البيئية : حيث ترتكز آليات التحول إلى اقتصاد أخضر يشكل خاص ليخفض انبعاث الكربون الناتجة عن إنتاج واستهلاك الطاقة حيث يشكل رفع كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة ركيزة أساسية لمسار التحول إلى الاستثمار الأخضر
- تحفيز النمو الاقتصادي :يهدف الاقتصاد الأخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز بالأساس على استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة المتجددة و البنى التحتية الخضراء و إدارة النفايات وغيرها . القضاء على الفقر و خلق فرص عمل : الانتقال إلى الاستثمار الأخضر يوفر فرص عمالة أكثر ويحقق دخل أكبر ،كما يساعد الاقتصاد الأخضر على تخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها.
- ضرورة الاستجابة لازمات متعددة و لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية عن طريق مشاريع صديقة للبيئة و باستخدام التكنولوجيات جديدة في مجال المتجددة و النظيفة مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة تعمل على الحد من الفقر .

❖ دراسة أوصالح عبد الحليم، **دور شبكات البحث والتطوير والابتكار في دعم التحول نحوا لاقتصاد الأخضر** –دراسة حالة الدول العربية التابعة لمنظمة الإسكوا ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الأول، جامعة ميلة، جوان 2015،

وتدور إشكالية البحث حول شبكات البحث والتطوير والابتكار وكيف يمكن لها أن تساهم في دعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في الدول العربية التابعة لمنظمة الإسكوا، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز

مدى مساهمة شبكات البحث والتطوير والابتكار في تنمية الاقتصاديات وتأثيرها المباشر على عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في منطقة الدول العربية التابعة لمنظمة الإسكوا، وقد توصل الباحث إلى بعض التوصيات نذكر منها:

- يتعين على دول منظمة الإسكوا أن تعزز اقتصادياتها بالتكنولوجيات الخضراء؛
- تعزيز حماية الملكية الفكرية لضمان حوافز كافية لخلق الابتكارات في مجالات الاقتصاد الأخضر.
- إعداد دراسات مقارنة تسمح بتغيير واقع استخدام شبكات البحث والتطوير والابتكار لأغراض الاقتصاد الأخضر في بلدان المنطقة وتصنيفها على هذا الأساس.

الدراسات باللغة الأجنبية :

* Erica noviantilukas, Green economy for sustainable developmentandpoverty eradication, Mediterranean journal of social sciences, Vol 6 No. 6. Décembre 2015.

هدفت هذه الدراسة لتوضيح دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل والحد من البطالة والفقر، وتوصل الباحث لأهمية الاقتصاد الأخضر في زيادة دخول الأفراد والحد من الفقر، وليس له تأثير كبير نحو البطالة، كما أوصى الباحث كل من القطاع العام والخاص بضرورة دعم الاقتصاد الأخضر في المستقبل من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

*Nicole Grunewald and Immaculate Martinez-Zarzosa, A Comparative Study of Green Growth in Mexico, Brazil and Chile, green and inclusive growth series, working paper 175, march 2015.

هدفت الدراسة لتحديد الاستراتيجيات الرئيسية التي يمكن أن تساهم في تقدم ثلاث اقتصاديات من دول أمريكا اللاتينية وهي البرازيل، الشيلي والمكسيك نحو الاقتصاد الأخضر، وتوصل الباحث إلى أن الدول الثلاث قد حققت تقدما ملحوظا من خلال تحديد المؤسسات والأنظمة اللازمة لتسهيد الطريق نحو الاقتصاد الأخضر، ومع ذلك فإنه لا يزال مبكرا تقييم ما إذا كانت المبادرات والسياسات المتعلقة ،

بالاقتصاد الأخضر قد تم تنفيذها بالكامل وما إذا كان قد تم ترجمة التقدم نحو الاقتصاد الأخضر إلى زيادة الرفاهية مع المحافظة على البيئة.

* بعنوان (Trends and Déterminants of Green Investment) ،(اتجاهات و عوامل محددة للاستثمار الأخضر)من أعداد الباحثين * لوك ايرود ، ابدول وان ،شونغشونغ زان وبنديكتكليمنتس.

تساهم هذه الدراسة في الأدب الاقتصادي للاستثمار بثلاث طرق رئيسية أولا اقتراح تعريف قابل للقياس للاستثمار ،ثانيا نحلل اتجاهات الاستثمار الأخضر ونؤكد على التغييرات المهمة في القيادة في الاستثمار الأخضر ،ثالثا نقوم بإجراء أول تقييم للاقتصاد القياسي لمحركات الاقتصاد الجزئي للاستثمار الأخضر ، والذي يعطي رؤى مهمة لتصميم السياسات تشير نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأخضر المتجدد أصبح ظاهرة عالمية في نفس الوقت الذي تغير فيه التكوين الإقليمي للاستثمار الأخضر بشكل كبير في سنوات الأخيرة ،حيث ازدادت أهمية أسيا بقيادة الصين فقد أصبحت الصين البلد الذي يحتل أعلى مستويات الاستثمار في 2009 ،وقد استثمرت في الطاقة المتجددة أكثر من أوروبا ككل في عام 2010 ،انعكس هذا التحول في القيادة إلى حد كبير اختلافات في أداء الاقتصاد الجزئي . توصلت نتائج هذه الدراسة على أن الاستثمار الأخضر يمكن إن يتأثر بقوة سياسات العامة في حين العوامل الاقتصادية الجزئية ، مثل معدلات الفائدة على النمو الاقتصادي و تطورات الأرباح أمر مهم ، كما أنه يزداد الاستثمار الأخضر عندما يتم تخفيض تكلفته مقارنة بالتكنولوجيات الوقود الأحفوري التقليدية بسبب ارتفاع النفط ، مما يعني أن فرض عالية على الوقود الأحفوري لمعالجة العوامل الخارجية السلبية المرتبطة باستخدامها أو تخفيض معدلات الإصابة بها فسيساعد في تعزيز الاستثمار الأخضر.

*(THE GREEN ECONOMY IN ALGERIA)، (الاقتصاد الأخضر في الجزائر)دراسة من طرف اللجنة شمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية التابع للأمم المتحدة سنة 2015

عالجت هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري الذي ينظم بشكل أساسي إلايرادات ناتجة عن تصدير المحروقات ، الواردات الضخمة التي تأثر سلبا على الميزان التجاري في سياق يتسم بانخفاض احتياطات النفط المستهلكة ، انخفاض أسعار النفط و زيادة المنافسة في أسواق الغاز الدولية في أسواق الغاز الدولي . البلاد لديها أيضا مستوى عالي من الضعف البيئي، بما في ذلك تغيير المناخ . الاقتصاد مدعوم جزئيا بالاستثمار العام (البرامج الرئيسة في قطاع البنية التحتية للإسكان و البحث)، وفي حين تبقى مساهمة

القطاع الخاص محدودة و لا يمكن الشعور بثقل الصناعة في الاقتصاد الموجه بقوة الى التجارة والواردات ومع ذلك فان الصناعة هي محرك تحريك التحول الاقتصادي ومصدر التنمية والتقدم .

مقارنة الموضوع مع الدراسات السابقة:

- الدراسات السابقة كانت تتمحور حول الاقتصاد الأخضر أما موضعنا حول تمويل الاستثمار الأخضر .
- اعتمدت هذه الدراسة على طرح معظم الآليات المعتمدة لتمويل الاقتصاد الأخضر (السندات الخضراء، القروض الخضراء، الجباية البيئية).
- هذه الدراسة قدمت رؤية واضحة عن الآليات التي يتم اعتمادها لتمويل الاقتصاد الأخضر وشروط نجاحها.
- الدراسات السابقة كانت على مستوى كلى إلا أن موضوعنا دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

10- هيكل الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول

يتناول الفصل الأول على السرد النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة مجالات استثمار الاقتصاد الأخضر و ذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ما هي التنمية المستدامة

المبحث الثاني : مدخل عام الاقتصاد الأخضر

المبحث الثالث : مجالات استثمار الاقتصاد الأخضر

أما الفصل الثاني و عليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف على مختلف الإنجازات و المشاريع الاستثمارات الخضراء في الجزائر و كيفية تمويلها و ما تضمنتهم الدراسات السابقة و ذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر

المبحث الثاني : أساليب و مصادر تمويل الاقتصاد الأخضر

المبحث الثالث : انجازات و مشاريع الاستثمارات الخضراء في الجزائر

أما الفصل الثالث هو الفصل التطبيقي الذي عرض فيه واقع تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر،مع التركيز على بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،وبدوره انقسم الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : تقديم حول البنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثاني :آليات تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر دراسة حالة .

المبحث الثالث :تقييم و الاستنتاجات .

أما الخاتمة فكانت عبارة خلاصة للموضوع ككل مع تقديم بعض الاقتراحات.

الإطار النظري

للاقتصاد الأخضر

تمهيد:

اكتسب الاقتصاد الأخضر عموما و الطاقات المتجددة خصوصا اهتماما دوليا بارزا منذ فترة حديثة نسبيا فهو يستند إلى عقود زمنية من التحليل و النقاش بشأن التفاعل البشر و الاقتصاد و البيئة ويرتبط تكوينه الجوهري بمفهوم التنمية المستدامة.

فيعد الأزمة المالية التي شهدها العالم سنة 2008 ،والتي أدت إلى إضعاف وتهديد الجهود الرامية إلى إضعاف بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة بدأت حكومات الكثيرة بإعادة النظر في النماذج والمفاهيم الاقتصادية التقليدية الخاصة بالثروة والازدهار وازداد الاعتراف بشأن المخاطر التي يثيرها تغير المناخ و تدهور النظام الايكولوجي غير المستدام. وفي هذا السياق ذاته أخذ يبرز أكثر التركيز على الاقتصاد الأخضر .

على هذا الأساس ستركز في هذا الفصل على السرد النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة و مجالات الاستثمار الاقتصاد الأخضر و ذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ما هي التنمية المستدامة

المبحث الثاني : مدخل عام للاقتصاد الأخضر

المبحث الثالث مجالات الاستثمار الاقتصاد الأخضر

المبحث الاول : ما هي التنمية المستدامة

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع، ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورتلاند سنة 1987 ثم نبي مصطلح السمية المستدامة بشكل رسمي ودائم وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة.

المطلب 01 : مفهوم و تطور التنمية المستدامة

أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها السمية التضامنية والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتنمية الشاملة والتنمية الايكولوجية وغيرها والتقى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد وهو التنمية المستدامة ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لمفهوم التنمية المستدامة و أبعادها:

الفرع 01 : مفهوم التنمية المستدامة

"النهوض بالمستوي المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل:التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية علي أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف".[1]

وفقاً لأحد التعريفات فإنَّ التنمية المستدامة (SustainableDevelopment) تعرف بأنها " التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية".

---

[1] عايدة راضي خنفر،الاقتصاد البيئي"الاقتصاد الأخضر"مجلة أسيوط للدراسات البيئية –العدد التاسعو الثلاثون , جامعة أسيوط,
مصر (يناير .) 8024 ص55: 58.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات ورغبات الأجيال الحالية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية والمادية لتحقيق نمو اقتصادي مع مراعاة البعد البيئي في ذلك وعدم المساس بحقوق واحتياجات الأجيال القادمة".

الفرع الثاني : تطور التنمية المستدامة

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي انه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية وهذا التطور كان استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام تم التمييز بين أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذه المراحل هي:

1 التنمية بوصفها رديف للنمو الاقتصادي: تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة ، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب ، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ومن هذه الاستراتيجيات إستراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات.

ويعد نموذج والت روسو المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج التي حاول من خلالها تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل وهذه المراحل هي (مرحلة المجتمع التقليدي،مرحلة ما قبل الانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير).

2 التنمية وفكرة النمو والتوزيع: غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط. ففي منتصف السبعينات من القرن العشرين تم تعريف التنمية الاقتصادية على أنها:

"مجموعة الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد تام".

و أصبح تعبير إعادة التوزيع من النمو شعارا عاما ومألوفا"، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.[1]

وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيبرز الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع فالتنمية في دولة ما في نظر هي مكافحة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع ومن هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى ولتضاعف الدخل القومي والفردي فيه، وكذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات، وحرية الاختيار[2].

3 التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة: امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين ، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة ، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط ، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد ، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات ، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني. وتشمل هذه التنمية على نوع أفضل من التعليم ومستويات أعلى من الصحة والتغذية وفقر أقل وبيئة أوفر نظافة ومساواة أكبر في الفرص المتاحة وحريات فردية أكبر وحياة ثقافية أكثر ثراء.

4**التنمية المستدامة:** منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا

[1] الحداد عوض، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس،الإسكندرية،1993،ص، 36.

[2] محمد الطاهر ، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق ، مكتبة حسن العصرية بيروت ، 2013

المشترك ونشر لأول مرة عام 1927 . للتأكيد على أن حسابات الحاضر والمستقبل يجب أن يتم مراعاتها من خلال نشاط اقتصادي يتمتع بإرادة مستدامة من أجل تنمية مستدامة يكون من أهدافها عدم الإضرار بموارد البيئة والحفاظ على حق الأجيال القادمة من تلك الموارد. [1]

المطلب 2 : أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تظم ثلاث أبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ويشمل كل بعد على منظومات فرعية أو عناصر تمثل هذه الأبعاد فيما يلي.

1 البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستديم وكفء رأس المال والعدالة الاقتصادية وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية.

2 البعد الاجتماعي:يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي[2].

3 البعد البيئي:وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف ، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي،وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنبا لاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج

[1] أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية والفقر. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2013 ،ص 45، 46.

[2] عثمان محمد غنيم وماجد ابو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها. دار الصفاء. عمان.2010، ص 39-40 .

الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية بهدف إلى رفع المستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة[1].

المطلب 3 : أهداف و خصائص التنمية

الفرع 1 : أهداف التنمية المستدامة

ترابط هذه أهداف التنمية المستدامة فيما بينها على الرغم أن لكل منها أهداف صغيرة محددة خاصة به

بحيث وتغطي التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تسعى إلى تحقيق مجموعة منها والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

– تحسين نوعية الحياة من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام للأمن الاجتماعي،والاهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسلم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، و إتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الاعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض.[2]

– احترام البيئة الطبيعية.

– التنمية المستدامة إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصب علاقة تكامل وانسجام.[3]

---

[1] مراد ناصر ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مجلة التواصل ، العدد 26 جوان 2010 ، ص 135– 136 .

[2] جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج العلمي ،1426 ، ص61.

[3] أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013 ، ص 72.

– تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة على تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.[1]

– ترشيد استخدام الموارد الطبيعية تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الانسجام معدلات تجددها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة،ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية – – – –استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.[2]

– إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وبطريقة تلاؤم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.[3]

---

[1] شيلي إلهام، دور إستراتيجية الجود الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخص إدارة أعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2014 ، ص 68–69 .

[2] مراد ناصر ،التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،عدد 26 جوان201، ص33.

[3] شيلي إلهام، مرجع سبق ذكره، ص69.

الشكل رقم (1): يبين أهداف التنمية المستدامة

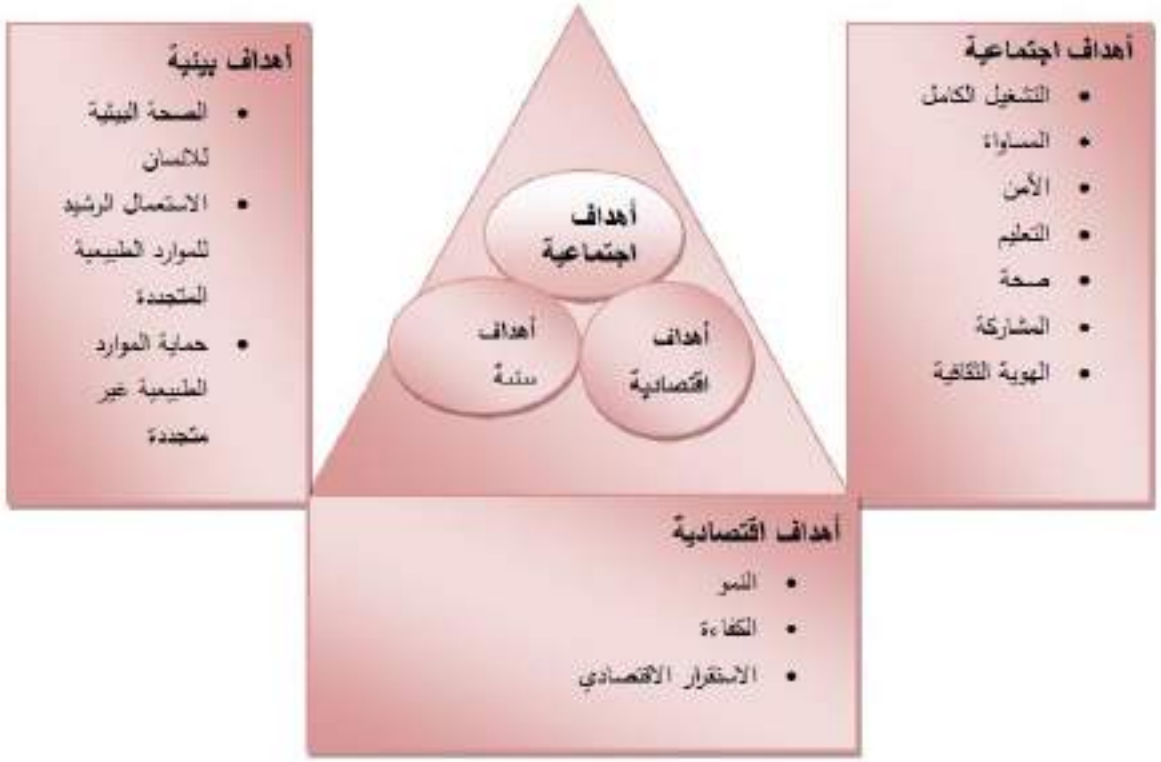

source :Tatyna .p.soubbotiva ، beyond economic growth، the world bank second edition washinton، 2004، p10.

الفرع 2 : خصائص التنمية المستدامة

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقبته قمة ريو للمرة الأولحول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي :

- ❖ التنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية.

- ❖ التنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- ❖ التنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة .
- ❖ التنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.
- ❖ التنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.[1]

المبحث الثاني : مدخل للاقتصاد الأخضر

لاشك أن خيبة الأمل في النظام الاقتصادي السائد و الإحساس بالإرهاق النابع عن الأزمات المتزايدة و الانهيارات في أسواق المال في العقد الأول من الألفية الجديدة ساهم في فتح الطريق للتقدم نحو نظام اقتصادي جديد ألا وهو الاقتصاد الأخضر و يعد الاقتصاد الأخضر كالمحرك الرئيسي للتنمية المستدامة إذ يعتبر الجزء من الكل من خلال تحقيق التكامل بين أبعادها الاقتصادية , الاجتماعية و البيئية إذ يساهم في خلق التوازن في بين الاحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية وتعزيز العدالة الاجتماعية مع مراعاة الجوانب البيئية.

المطلب 1 : ما هي الاقتصاد الأخضر

في البداية يجب أن توضح ما هو مفهوم كلمة الأخضر كل ما يوجد في البيئة و لكن بشرط أن يكون صديق لا و لا يسبب لها أية تلوثات أو على الأقل لا يضيف أو يزيد على البيئة المزيد من الأعباء التي تضرها أكثر أو يؤدي إلى تدهورها. أن الجانب الاقتصادي في البيئة بأحد العديد من الأشكال و منها

[1] عايدة راضي خنفر, مرجع سبق ذكره ,ص 52

المياه الجوفية و المعادن في المحاجر و التربة و الهواء و الغابات و الأشجار و البراري و هذه كلها يطلق عليها القاعدة من أجل تحقيق السمية الاقتصادية و أن الاستخدام الحائر لكل هذه العناصر سوف يؤدي إلى تدمير المنظمة البيئية و لذلك ظهر الاقتصاد الأخضر من اجل الحفاظ على البيئة و حتى يحمي البيئة العالمية من التدهور الفرع.

الفرع 1 : تطور الاقتصاد الأخضر

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر نشأ في البداية كمسار مقترح للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية، وفي هذا السياق أطلقت مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر في عام 2008 ونصت على أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو عبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبنية الأساسية، بحيث تستطيع تحقيق عائدات أفضل على استثمار رؤوس المال الطبيعي والبشري والاقتصادي، وتستطيع في الوقت نفسه الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري،وتخفيض الكمية المستخرجة والمستعملة من الموارد الطبيعية، وتقليل النفايات، والحد من التفاوت الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على الأزمات المتجددة وأهمها .[1]

- **الأزمة المالية:** والتي اجتاحت العالم عام ، 2007 حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي أدت إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة في معظم دول العالم، نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات وضغوط على الصناديق السيادية،وانخفاض السيولة النقدية.
- **الأزمة الغذائية:** ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين ، 2008–2009 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية جزئيا الناجم عن زيادة في تكاليف الإنتاج ،والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا , الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر : المبادئ
والفرص والتحديات في المنظمة العربية , العدد الأول ,الأمم المتحدة , نيويورك ,2011 ص 4.

❖ **أزمة المناخ:** برزت أزمة المناخ كأولية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ والتكيف والتخفيف من آثارها.[1]

وفي إطار مواجهة الأزمات العالمية السابق ذكرها،تمحور مفهوم الاقتصاد الأخضر في بداية انطلاقاته في العام 2008 وتطور بعد ذلك ليصبح أكثر شمولا، كما توسع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر من تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير ليشمل استراتجيات لوضع نماذج التنمية الاقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. [2]

الفرع 2 : تعريف الاقتصاد الأخضر

في البداية يجب أن نوضح ما هو مفهوم كلمة الأخضر تعني هو كل ما يوجد في البيئة و لكن بشرط أن يكون صديق لها و لا يسبب لها أية ملوثات أو على الأقل لا يضيف أو يزيد علي البيئة المزيد من الأعباء التي تضرها أكثر أو يؤدي إلي تدهورها ,إن الجانب الاقتصادي في البيئة يأخذ العديد من الأشكال و منها المياه الجوفية و المعادن في المحاجر و التربة و الهواء و الغابات و الأشجار و البراري و هذه كلها يطلق عليها القاعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و أن الاستخدام الجائر لكل هذه العناصر سوف يؤدي إلى تدمير المنظومة البيئية و لذلك ظهر الاقتصاد الأخضر من اجل الحفاظ علي البيئة و حتى يحمي البيئة العالمية من التدهور.[3]

يعرف الاقتصاد الأخضر وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة [4] " هو ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين في رفاهية الإنسان و تحقيق المساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية و

---

[1]أوصالح عبد الحليم , فعالية الهندسة المالي فيا لتحول نحو الاقتصاد الأخضر , المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار، جامعةسطيف1 ، 5-6 ماي 2014، ص05.

[2]منيرة سلامي , منى مسغوني , إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر , الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات , جامعة ورقلة 22-23 نوفمبر ، 2011 ص 186.

[3]ساندي صبري وآخرون , الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة : دراسة حالة مصر , المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية و

,المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية , الاقتصادية والسياسية , مصر 2017 ، ص5.

[4]بناء اقتصاديات خضراء شاملة , محمد أحمد بنفهد , رئيسا للجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة –تم إعداد هذه المطبوعة من

من الندرة الايكولوجية للموارد و يمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في ابسط صوره وهو ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاث الكربونية و يزداد فيه كفاءة استخدام الموارد و يستوعب جميع الفئات العمرية".

أما البنك الدولي فيعرف الاقتصاد الأخضر: "بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية كما يراعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولابد أن يكون النمو شاملا [1]".

وتعرف (الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة،) 2012 الاقتصاد الأخضر بأنه هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي،مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية. وأما على المستوى الميداني، فيمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخداما لموارد، وتخفيض انبعاث الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أنتكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية.[2]

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية، من خلال الحد من انبعاثات الكربون

أجل معرض الأمم المتحدة للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب،والذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي
بكينيا من28أكتوبر /تشرين الأول إلى الأول من نوفمبر /تشرين الثاني2013.

[1] هاشم مرزوق علي الشمري ,حميد عبيد الزبيدي , إبراهيم كاطع على الجوراني , الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ,الطبعة الأولى ,دار الأيتام للنشر والتوزيع ,عمان ,الأردن2006 ,ص47.

[2] د محمد صديق نفادي, الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي(دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة
المصرية)المجلة العلمية لقطاع الكليات التجارة–جامعة الأزهر ,ص248.

وغازات الاحتباس الحراري، وتحسين استخدام ومعالجة الشح في الموارد الطبيعية وتأكلها بما يحفظ حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة من جهة وفي الموارد الطبيعية من جهة أخرى.

الفرع 3 : أهمية الاقتصاد الأخضر

إن للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ علي البيئة فانه يعمل علي تحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي إلى تمكين العدالة الاجتماعية مع العناية في الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادي . لذلك يمكن أن توجه الدراسة نحو أهمية الاقتصاد الأخضر الذي توضح من خلاله خمسة مكونات رئيسيه وهي:

1-الاقتصاد الأخر محور لإزالة الفقر :

يعد الفقر المستدام أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحا لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفير القروض وفرص الدخل وتامين حقوق الملكية لذلك يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حدة الفقر من خلال الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الايكولوجية وذلك لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة إلى الفقراء بالإضافة إلى توفير وزيادة وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والطاقة والنقل والصحة و أصبح ذلك ضروريا وخاصة في الدول منخفضة الدخل.[1]

2- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية :

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز بالأساس على استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة المتجددة و البنية التحتية الخضراء وإدارة النفايات وغيرها. كما ترتبط الوظائف الخضراء بالعمالة في الصناعات التيُ يعتَبر أنها تنتج منتجات وخدمات خضراء مع اختلافات في النطاق. يمكن للاقتصاد الأخضر أن يولّد حجم كبير من النمو وكذا خلق فرص للعمالة، مع تحقيق فوائد بيئية واجتماعية كبيرة .وبالطبع، فإن الطريق تحفه العديد من المخاطر والتحديات. حيث إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر سوف يتطلب من زعماء العالم أيضا والمجتمع المدني والشركات

[1]مول لسكوتكاتو ,مقدمة فى النظرية والسياسة والتطبيق—ترجمة علا احمد إصلاح–مجموعة ا لنيل العربية–ص22 .

العالمية الكبرى أن تدخل إلى هذه المرحلة الانتقالية معاً، و سيتطلب اجتهاداً مستمرا من جانب واضعي السياسات[1].

3- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون

: إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة تقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تقديم فوائد تشير إلى أن الطاقة المتجددة تمثل فرصا اقتصادية رئيسية. كما يتطلب تخضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة علي الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة وتحسين الكفاءة وبهذا لسياسية الحكومة دور كبير تلعبه في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة وذلك من الحوافز المرتبطة بزمن ومن أهمها التعريفة التفصيلية ,فإمدادات الطاقة المتجددة والدعم المباشر والاستقطاعات الضريبية يمكن أن تجعل نموذج المخاطر للاستثمار في الطاقة المتجددة أكثر جاذبية .[2]

4- الاقتصاد الأخضر يشجع تحسين كفاءة الموارد و الطاقة :

يمكن للاقتصاد الأخضر أن يشجع من كفاءة الموارد وذلك بداية من انه سوف يواجه التصنيع العديد من التحديات والفرص السانحة لتحسين كفاءة الموارد وهناك العديد من الأدلة على أن الاقتصاد العالمي لا يزال لديه فرصة غير مستغلة لإنتاج الثروة باستخدام قدر اقل من موارد الطاقة والمواد ، ويمكن تحقيق كفاءة الموارد من خلال فك الارتباط بين النفايات وبين النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة آمر محور لتحقيق كفاءة الموارد وأخيرا يمكن أن تساهم في تقليل المخلفات وزيادة كفائه أنظمة القطاع والزراعة فيتامين الأمن الغذائي العالمي الآن وفي المستقبل.[3]

---

[1]أرجيلوس أمال ,خيرجة حمزة،الاقتصاد الأخضر و دوره في تنمية الوظائف الخضراء،مجلة التكامل الاقتصادي،جامعة أدرار ،
المجلد 3،العدد3 ،سبتمبر2015،ص 79.

[2]احمد بشارة , التنمية المستدامة.. أبعادها..مؤشراتها , مصر العربية،29 أكتوبر2015.

[3]أحمد خضر،الاقتصاد الأخضر مسارا تبديلة الي التنمية المستدامة–ملف مجلة العلوم والتكنولوجيا'مرسل من دكتور رأفت ميسال
معهد الكويت للأبحاث'ص4 .

5 -الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا مع خفض الكربون:تمثل المناطق الحضرية 0 5% من تعداد العالم ولكنها تمثل 60-80 % من استهلاك الطاقة و 75 % من انبعاث الكربون ، وبضغط الميل لزيادة المناطق الحضرية على موارد المياه العذبة وأنظمة الصرف الصحي والصحة العامة الذي عادة ما ينتج عنه ضعف في البنية التحتية وانخفاض في الأداء البيئي وتكاليف باهظة للصحة العامة وعلى هذه الخلفية توجد بعض الفرص الفريدة لتزيد المدن من كفاءة الطاقة والإنتاجية وتقليل من الانبعاث في المباني وكذلك المخلفات لترويج الوصول إلى الخدمات الأساسية ؛ عن طريق أساليب نقل مبتكره ومنخفضة الكربون مما يوفر ويحسن من الإنتاجية والشمول الاجتماعي في نفس الوقت، ويمكننا أن نشجع المدن الخضراء ليزيد من الكفاءة والإنتاجية أيضا ... وفي العقود القادمة ستشهد المدن توسيعا تسريعة واستثمار متزايد و خاصة في الاقتصاديات الناشئة ويعد تأثير المباني جزء من جهود بناء المدن الخضراء عاملا مهما في انبعاث الاحتباس الحراري لذلك يمكن لبناء مساكن خضراء جديدة وتطوير المباني الحالية عالية الاستهلاك للطاقة والموارد أن يحقق وفرة ملموسة .، أما بالنسبة لقطاع النقل تعتبر الأشكال الحالية المبنية علي العربات الخاصة ذات المحركات مسببا رئيسيا لتغير المناخ والتلوث والمخاطر الصحية.[1]

المطلب 2: تحديات التحول و الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

آليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر :من أهم هذه الآليات :[2]

•**الطاقة الخضراء** :الطاقة نوعان في النظام البيئي، أما الأولى فهي الطاقات الملوثة للبيئة و هي الطاقات الأحفورية، أما النوع الثاني يتمثل في الطاقة الخضراء و التي هي طاقات صديقة للبيئة، و هي الطاقات المتجددة، و يطلق عليها أيضا اسم الطاقة البديلة المتواجدة باستمرار و غير قابلة للنفاذ منها: الوقود الحيوي، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الجوفية و الطاقة المائية.

[1] أشرف إبراهيم , كيف استطاعة سنغاقورة ان تتحول من قزم مقفر ليمارد اقتصادي عملاق , جريدة ساسة، 15 يونيو 2016.

[2] د . محمد بن موسى- د.عم رقمان ، استراتيجيات و آليات دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة ، ملتقى دولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02،03 ديسمبر 2019 ، جامعة زيان عشور بالجلفة ، ص 111.

•**الاستثمار الأخضر** : هو الاستثمار الذي يتسم بقلة الكربون و نجاعة الموارد و يكون هذا الاستثمار في مشاريع تهدف إلى إنتاج منتجات نظيفة، و تشمل مشاريع وقائية لتجنب حدوث تلوث بيئي أو تدهور أو نضوب في موارد البيئة .

•**التكنولوجيا الخضراء** : و تعني مدى مساهمة الحلول التقنية في الحد من انبعاثات الكربون أي أنها ذلك التطبيق التقني المثالي لحماية البيئة .

•**المباني الخضراء** : و هو الاستفادة من إستراتيجيات الطاقة البديلة في جعل المبنى أكثر راحة لشاغله، و ذلك باستخدام المواد القابلة للتجديد، و هو بناء صديق للبيئة و مستدام .

•**الوظائف الخضراء** : هي وظائف موجودة في قطاعات كثير من الاقتصاد، كالطاقة و إعادة تدوير المخلفات في الزراعة و تشييد النقل، و كل الوظائف التي من شأنها تخفيض استهلاك الطاقة .

المطلب 3: الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر

توجد عدة مجالات يمكن أن تستخدم كقطاعات هيكلية للاقتصاد الأخضر حفاظا علي البيئة من جهة و تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى ك و هذه القطاعات تستعين بمؤشرات لقياس مدى نجاعتها في المحافظة علي البيئة .

لقد حددت قمة (ريو دي جانيرو) أهم القطاعات التي من شأنها المساعدة على التحول إلى الاقتصاد الأخضر و هذه القطاعات هي:

1-الطاقة المتجددة : إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعارا لوقود الأحفوري المرتفعة و غير المستقرة بالإضافة إلى تخفيف آثار تغير المناخ حيث أن نظاما لطاقة الحليا لذي يقوم على الوقود الأحفوري يعذ أكبر أسباب تغير المناخ و ومسؤول عن زيادة نسبة الإنبعاثات الكربونية كالغازات المسببة للاحتباس الحراري، و أن الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية رئيسية، و يتطلب هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة.

2- الأبنية الخضراء :يتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر التَّركيز على العمارة الخضراء كالتي تتمثل فباستخدام مواد صديقة للبيئة تحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية ، و تقلل من استهلاك

الطاقة الكهربائية رغم زيادة الطلب عليها ، و ذلك لتقليص الانبعاثات التي تغير في المناخ ، و يعتبر التحول الأخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية و اجتماعية مهمة من حيث إنشاء وظائف و صناعات جديدة و سيكون لهذا البناء تأثير بعيد المدى يشجع على التحول إلى تحقيق استدامة و نمو اقتصادي .

3- النقل المستدام : يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد أو المجتمعات بشكل آمن و أكيد، و ذلك دون إحداث ضرر بالصحة أو النظام البيئي و مصالح الأجيال القادمة، و يعد هو الأقل تلويثا سواء للهواء أو التربة، و الأقل إصدار للضجيج، و يحد من الإنبعاثات الدفيئة، و بالتالي لا يؤثر بالسلب على المناخ أو الإحترار، و ذلك لأن وسائل النقل فيه تكون معتمدة على مصادر الطاقة المتجددة، و السيارات و النقل العام تعمل جزئيا على الكهرباء.

4- **إدارة المياه :** تعد المياه عنصرا جوهريا من عناصر التنمية المستدامة، و إن للنظم الإيكولوجية دورا رئيسيا في الحفاظ على المياه كما و نوعا ، و إن إدارة المياه ترتبط بالريو توفر ميله الشرب و الصحة و المرافق الصحية ، و تشير التقديرات إلى أن نحو إلى ثلثي المياه تهدر في الري السطحي ، و تكمن بعض الحلول في تغيَير الهيكل المؤسسي لإدارة المياه، و هناك ما يدعوا إلى استثمار رأس المال العام و الخاص بصورة مباشرة في شبكات إمداد المياه، و القيام بمثل هذه الجهود لن يؤدي إلى تقليل الهذر من الميلة بل ينطوي أيضا على أنه سيوفر فرص العمل المنخفضة لمتوسط المهارات، فسيعمل الاقتصاد الأخضر على جمع مياه الأمطار و إعادة استخدامها، و تحلية مياه البحار و توليد طاقة من المياه، و أيضا إعادة استخدام المياه المستخدمة و ذلك رغبا في الحفاظ على المخزون المائي.

5- إدارة المخلفات : هي عبارة عن إعادة تدوير المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي و منها على سبيل المثال تدوير الورق ، و البلاستيك ، المخلفات المعدنية، الزجاج ، و كذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي و التخمر اللاهوائي و عملية التخمر بالديدان، و معالجة النفايات السامة ،حيث أن الإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على إنشاء وظائف و توفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير و إنتاج السماد العضوي و توليد الطاقة ، حيث يتم الاستفادة من المخلفات الزراعية التي هي منتجات ثانوية داخل منظومة الإنتاج الزراعي عبر تحويلها إلى أسمدة عضوية أو أعلاف أو غذاء للحيوان أو طاقة نظيفة أو تصنيعها فيما يضمن تحقيق زراعة نظيفة

وحماية البيئة من التلوث و تحسين الوضع الاقتصادي و البيئي و رفع المستوى الصحي و الاجتماعي و الريفي.[1]

6- الغابات : يمكن تعريف الغابات بأنها (رئة الأرض الحقيقة) التي تنقي منها أرضنا من ثاني وأكسيد الكربون و هي أحد أهم المصادر الطبيعية المتجددة التي تقوم بدورها الحيوي على أكمل وجه في امتصاص غاز ثاني وأكسيد الكربون و الغازات الضارة الأخرى من الجو و إطلاق الأكسجين النقي و فلثرة الهواء و ترسيب الغبار ,و هي الأراضي المشجرة ذات الجمال الطبيعي و التنوع الحيوي على أكمل وجه في امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون و الغازات الضارة الأخرى من الجو و إطلاق الأكسجين النقي و فلثرة الهواء و ترسيب الغبار، و هي الأراضي المشجرة ذات الجمال الطبيعي و التنوع الحيوي الغني و هي مكان للتنزه و مصدر لمواد الإنشاء و البناء و لكن للأسف فقد قام الإنسان عبر التاريخ بتدمير الغابات من خلال إهمالها أو حرقها أو إزالتها لأغراض البناء أو الزراعة و غيرها من الأسباب الأخرى .

7- **الصناعة الخضراء :** يؤذي الاستثمار في الصناعة الخضراء إلى إشباع الحاجات الإنسانية و تحقيق التنمية الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية و ذلك للتخلص من أزمة التلوث التي تعاني منها الدول المتقدمة بنفس القدر الذي يعانيها سكان الدول الفقيرة، و انتشار عشرات الأمراض التي ولدت من رحم المجتمع الصناعي المتقدم، باتت الحاجة الأكثر إلحاحا إلى الصناعات الخضراء .[2]

و تتلخص أهم هذه القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر في الشكل التالي:

[1] حمامة مسعودة ابن عون طيب ، الاقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة البديل الاقتصادي (مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب ، جامعة الجلفة) ،، جامعة عمار ثلجي الأغواط (الجزائر) ، عدد : (01) 2020 ، تاريخ النشر : 01/10/2020 ، ص 37 ، 38.

[2] هاشم مرزوق على الشمري ، مرجع سبق ذكره

الشكل (2) : القطاعات المعنية بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر

المصدر : مشري عبد الرؤوف آليات تمويل الاقتصاد الأخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة عرض تجارب بعض الدول (الأردن، المغرب و الجزائر)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر ، 2019/2018 ص 45 .

يبين الشكل رقم (2) أهم القطاعات المستخدمة في هيكلة الاقتصاد الأخضر حفاظا على البيئة من جهة و تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى .

المبحث الثالث : مجالات استثمارا لاقتصاد الأخضر

أمام تفاقم أزمة البترول العالمية بانهيار أسعاره إلى مستويات متدنية، أصبح من الضروري التفكير في إيجاد مخارج للاقتصاد الجزائري من التبعية للاقتصاد الربيعي وفي ظل الإمكانات المتاحة. كان الاقتصاد الأخضر أحد البدائل الإستراتيجية المتاحة للجزائر لإنعاش اقتصادها وتنويع مصادر إيراداتها. وبذلك عمدت الحكومة الجزائرية على إطلاق سلسلة من الاستثمارات الخضراء تسهم في تنشيط الاقتصاد الأخضر بها، آملة من وراءها تحقيق عوائد اقتصادية تراعي الجوانب البيئية وتحقق الرفاه الاجتماعي ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة بصفتها الوعاء الذي يجمع بين مفهوم الاقتصاد والبيئة.

المطلب الأول :رسكلة النفايات

تعد مشكلة النفايات من أكبر مشكلات البيئية الحديثة، التي حضيت بالدراسات والبحوث من طرف الباحثين والمتخصصين، الذين سعوا بكل الوسائل والطرق، لإيجاد الحلول المناسبة للتقليل والتخلص من تراكم النفايات في الطرقات والأحياء للحفاظ على سلامة البيئة والفرد، ومن بين تلك الطرق المعالجة "الرسكلة أو إعادة التدوير" كما تعرف.

الفرع الأول: مفهوم رسكلة النفايات

يوجد حول العالم أربعة طرق عامة للتخلص من النقابات وهي: الطمر في باطن الأرض، أحرف (إما في مساحات مفتوحة أو في منشآت خاصة)، تحويل المخلفات العضوية إلى أسمدة وأخيرا إعادة رسكلتها أو إعادة التصنيع وهناك اتجاه عالمي للتقليل من مساحة الأراضي المستخدمة كمكبات للمخلفات، خاصة تلك المصنعة من مواد غير عضوية والتي تأخذ وقتا طويلا للتحلل والاندماج في التربة قد يصل إلى عشرات السنوات، أيضا تعتبر وسيلة الحرق في المساحات المفتوحة وسيلة غير مستحبة، ونتجه دول عديدة لتقليل من الاعتماد عليها لما تسببه من أسرار بيئية وتلوث هوائي يؤثر على صحة الإنسان والحيوان والنبات، وتستبدل غالبا بالحرق داخل منشئات خاصة مزودة بنظام التنقية الدخان الناتج عن الحرق ليحرج إلى الهواء الخارجي محملا بأقل قدر ممكن من السموم والكيماويات، كما تستغل الطاقة الناتجة عن عملية الحرق في توليد الكهرباء، وأفضلهم اللجوء إلى عملية الرسكلة للتخلص من النفايات لما لها فوائد اقتصادية وبيئية,ويمكن تعريف التدوير بأنه: "عدة عمليات مترابطة بعضها ببعض تبدأ بتجميع المواد التي بالإمكان تدويرها ومنتم فرزها حسب أنواعها لتصبح مواد خام صالحة للتصنيع ليتم تحويلها إلى منتجات قابلة للاستخدام " .[1]

الفرع الثاني : فوائد رسكلة النفايات

-التقليل من النفايات؛

-توفير المواد الخام ؟

[1]ليليا بن منصور، شامة بن عباس، "الاستثمار في رسكلة النفايات" ، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 4، العدد 2 ، ص 26

-توفير الطاقة.

- تفصيل استخدام المواد الخام على المسترجعة؛ ،غير أن لعملية رسكلة المواد من النقابات مشكلتين رئيسيتين وهما:

- تفصيل استخدام المواد الخام على المسترجعة؛وارتفاع كلفة فصل وتجميع ونقل ومعالجة المواد المسترجعة.

-وأحيانا يتم إعادة استعمال النفايات دون الأخذ بعين الاعتبار تأثيراتها الصحية، فمثلا استخدام الصحف والمحلات التغليف الأطعمة، استخدام صناديق الكارتون المستعملة لتعليف أعراض أخرى، استعمال المنسوجات[1].

المطلب الثاني : تحليل المياه

يتم استهلاك المياه ، وهي واحدة من المواد التي لا غنى عنها في حياة الإنسان ، بكميات كبيرة ، ليس فقط كغذاء ولكن أيضا لأغراض التنظيف. لكن أصبح الوصول إلى موارد المياه النظيفة مشكلة خطيرة على نحو متزايد بسبب الظروف المناخية المتغيرة اليوم وتدهور التوازنات البيئية. ذلك ، فمن حق جميع الناس استخدام المياه الموثوقة والنظيفة.

الفرع الأول : مفهوم تحليل المياه

يطلق على عملية تحويل المياه المالحة إلى مياه عذبة تحلية المياه (بالإنجليزية: desalination)،وقد أصبحت هذه العملية تستخدم بكثرة حول العالم؛ حيث إنها تزود الناس بالمياه العذبة اللازمة لهم، وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية هذه الطريقة للحصول على مياه عذبة لأغراض الشرب، وفيما يأتي بعض المعايير للمياه المالحة والعذبة:

المياه العذبة: يكون تركيز الأملاح الذائبة أقل من 1000 جزء في المليون

المياه قليلة الملوحة: يكون تركيز الأملاح الذائبة من 1000 إلى 3000 جزء في المليون.

[1] ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره ، ص27

المياه متوسطة الملوحة: يكون تركيز الأملاح الذائبة من 3000 إلى 10000 جزء في المليون.

المياه شديدة الملوحة: يكون تركيز الأملاح الذائبة من 10000 إلى 35000 جزء في المليون، وتجدر الإشارة إلى أن مياه المحيطات تحتوي على 35000 جزء في المليون من الأملاح الذائبة تقريبا[1].

الفرع الثاني :فوائد تحليل مياه البحر

تستخدم تقنيات تحلية مياه البحر بشكل رئيسي في البلدان المتقدمة التي تمتلك موارد اقتصادية وتقنية عالية، ومن الممكن أن تصبح في البلدان الأخرى مستقبلاً بسبب البحث المستمر عن تقنيات جديدة وحلول أفضل للمشكلات الموجودة حالياً كمشاكل الجفاف، والاكتظاظ السكاني، وما تترتب عليها من منافسة على مصادر المياه، وعلى الرغم من التخوف العلمي من فكرة الاستخدام المفرط لمياه البحر والاعتماد عليها بشكل كلي إلا أنها تبقى خياراً جيداً لتوفير مياه الشرب للكثير من السكان.[2]

المطلب الثالث :الطاقات المتجددة[3]

تعتبر الطاقات المتجددة نوع من أنواع الطاقة التي لا تتنقب ولا تنفد، وتشير تسميتها إلى أنها كلما شارفت على الانتهاء تتواجد مجددا ويكون مصدرها احد الموارد الطبيعية.

الفرع الأول: مفهوم الطاقة المتجددة

تعتبر الطاقة المتجددة هي تلك الموارد التي تحصل عليها من خلال مسارات الطاقة التي يتكرر وجوده في الطبيعة على نحو تلقاني ودوري وأيضا الطاقة المتجددة هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناصبه ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار، وهي نظيفة لا ينتج عنها تلوث بيني نسبيا، ومن أهم مصادرها الطاقة الشمسية والطاقة المالية....الخ

---

[1]Saline water: Desalination", water.usgs.gov," Retrieved 3-4-2019. Edited

[2]Xanthe Webb Aintablian (17-3-2017), "Water 1 .3 Desalination", www.thoughtco.com, .Retrieved .8-12-2017.Edited

[3]أحمد بخوش، زرارة بطاش، "الطاقات المتجددة كبديل القطاع النفط" ، مذكرة ليسانس معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013، ص 22.

الفرع الثاني: خصائص الطاقة المتجددة

تتميز العلاقات المتجددة بعدة خصائص لذكر أهمها فيما يلي :

" – تلعب دورا هاما في حياة الإنسان وتساهم في تلبية نسبة عالية من متطلباته من الطاقة، وهي مصادر طويلة الأجل ذلك لأنها مرتبطة أساسا بالشمس والطاقة الصادرة عنها.

– الطاقة المتجددة ليست مخزونا جاهزا نستعمل منه ما نشاء متى نشاء لمصادر الطاقة المتجددة لا تتوفر أو تختفي بشكل خارج قدرة الإنسان على التحكم فيها أو تحديد المقادير المتوفرة منها كالشمس وشدة الإشعاع.

– استخدام مصادر الطاقة المتجددة يتطلب استعمال العديد من الأجهزة ذات المساحات و الأحجام الكبيرة، والواقع أن هذا هو أحد أسباب ارتفاع التكلفة الولية للأجهزة الطاقة المتجددة وهو ما يشكل في نفس الوقت أحد العوائق أمام انتشارها السريع.

– تتوفر أشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة المتجددة الأمر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من العلاقة.

خلاصة الفصل :

إن مفهوم الاقتصاد الأحمر لا يحل محل مفهوم التنمية المستدامة و لكنه نتيجة الاقتناء المتزايد بأن تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة لن تتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر بعد عقود من تدمير البيئة عن طريق الاقتصاد البني (و هذا المصطلح هو عكس الاقتصاد الأخضر و المبني علي التنمية الملوثة للبيئة) و إلي يكون مقدورنا تحقيق الأهداف التنموية الألفية دون تحقيق الاستدامة التي تعتمد بلورها على فكرة الاقتصاد الأحمر لقد اتضح من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل أن التنمية المستدامة تسم في نفسي وقت السمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي و الحديث ، أي أنها تضمن التسمية الاقتصادية و في نفس الوقت العدالة الاجتماعية و حماية البيئة فبواسطة التنمية المستدامة يمكن لثلاثة محالات مختلفة أن تشترك و هي الاقتصاد و المجتمع والبيئة ، كما أن اشتراكهما يسمح بتحقيق الاستدامة عمادة الأخيرة هي التي عين كيفية تحقيق النمو الذي يراعي فيه البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي ، كما أنها تساعد على القضاء على كل أشكال الإختلالات و الفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال و الجنوب أو بين مختلف الأجيال .

الفصل الثاني :

الاستثمارات الخضراء في الجزائر

و أساليب تمويلها

تمهيد :

يستطيع القطاع المالي أن يلعب دورا حاسما في بناء اقتصاد مستقر ومزدهر في ظل تطبيق مبدأ المسؤولية والمساءلة. وهذا يتطلب إعادة توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية، التي توازن بين | الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، من أجل تحسين رفاهية الإنسان، والحد من أثر التحديات العالمية، مثل ظاهرة التغير المناخي، وغياب التنوع البيولوجي، وعدم المساواة، وما إلى ذلك. من هذا المنطلق، يلقي العديد من المحللين نظرة فاحصة على "الاقتصاد الأخضر"، الذي يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف الاستدامة في نفس الوقت يعد موضوع التمويل الأخضر من الموضوعات الحديثة والمهمة التي يجب التركيز عليها، إذ يحظى باهتمام المجتمع الدولي ومنظمات حماية البيئة، فهو نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو التي تعتمد بشكل مباشر على الاستثمارات الخضراء التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الموارد الطبيعية للبيئة، وبين استغلال هذه الموارد بما يخدم المجتمع ويحقق الرفاه الاقتصادي، والحد من الآثار العكسية للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد، وفي الوقت الراهن، ما يزال الاستثمار في الممارسات المستدامة يتضاءل أمام تدفق رأس المال إلى الوقود الأحفوري وغيره من القطاعات والممارسات غير المستدامة، حيث تقدر المؤسسات العالمية المعنية بتغير المناخ أن حوالي 2.4 تريليون دولار أو ما يقرب من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يجب استثمارها سنويا في مجال الطاقة النظيفة بين عامي 2016 و2035، للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وهو أمر من غير المرجح أن يتم الوفاء به عند مستويات الاستثمار الحالية، وهو ما فتح المجال أما التمويل الأخضر كأحد أهم سبل 2.5%التمويل المستدام و عليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف على مختلف الإنجازات و المشاريع الاستثمارات الخضراء في الجزائر و كيفية تمويلها و ما تضمنتهم الدراسات السابقة و ذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر

المبحث الثاني : أساليب و مصادر تمويل الاقتصاد الأخضر

المبحث الثالث :إنجازات و مشاريع الاستثمارات الخضراء في الجزائر

المبحث الأول: تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر

تعرف "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" التمويل الأخضر بأنه تمويل يستهدف "تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من التلوث وانبعاث غازات الاحتباس الحراري، وتقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية." على مدار العقد الماضي، شهد سوق التمويل الأخضر العالمي نموا سريعا، في ظل تطوير أدوات مالية مثل السندات المصنفة باعتبارها خضراء والصكوك غير المصنفة، والقروض الخضراء، وصناديق الاستثمار الخضراء، والتأمين الأخضر، والصكوك الخضراء التي صدرت في الآونة الأخيرة. وعلى الرغم من إصدار أول سندات خضراء في عام 2008، فقد تطور السوق بشكل كبير لحشد التمويل لصالح أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من خلال توفير الهياكل المبتكرة والتصنيفات والأطر الحاكمة.

المطلب الأول :آليات تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر

ظهر الاستثمار الأخضر استجابة لأزمات متعددة بهدف تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تمويل و تشجيع مشاريع صديقة للبيئة ،حيث جاء كخيار للحد من المشاكل التي تعيق الجانب الاقتصادي و البيئي.

فمن خلال هذا المبحث سنقدم مختلف الأدوات التي اتخذتها الجزائر في حماية البيئة.

الفرع الأول :الإطار المؤسساتي للاستثمار الأخضر في الجزائر

لقد أثبتت تجربة الجزائر أن الاعتبارات التشريعية و المؤسساتية في قضية المحافظة و حماية الاستثمار البيئي لا يمكن التعامل معها كعنصرين منفصلين عن بعضهما ،لان التشريع يهتم بتشكيل هذه المؤسسات و يحدد احتياجاتها و سلطاتها و طبيعة التكامل و التنسيق فيما بينهما :

أولا : المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة : هو عبارة عن هيئة استشارية ما بين القطاعات لنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 94-465 المؤرخ في 25/12/1994 ،وتحدد المادة الثانية من نفس المرسوم مهامه كالتالي :

- تقترح عناصر السياسة الوطنية البيئية•
- تصمم و تضع بنك المعطيات المتعلقة بالبيئة

•يضبط الاختيارات الوطنية الإستراتيجية الكبرى لحماية البيئة و ترقية التنمية المستدامة .

• يقدر بانتظام تطور حالة البيئة•

• يقوم بانتظام تنفيذ القوانين التشريعية و التنظيمية المتعلقة بحماية البيئة و يقرر التدابير المناسبة

•يتابع تطور السياسة الدولية المتعلقة بالبيئة و يحث الهياكل المعنية في الدولة على قيام بالدراسات المستقبلية الكفيلة بتنويره في مداولاته.

ثانيا: إنشاء وزارة تهيئة الإقليم و البيئة

لقد تم إنشاء وزارة تهيئة الإقليم و البيئة سنة 2000 ، حيث تم تحديد تنظيمها الداخلي بموجب القانون 01-09 في 26/07/2001 [1]و بعد إنشاؤها أول انطلاقة مؤسسية وزارية تمهيدية لمشروع الإدماج حماية البيئة ضمن مخططات التنمية ،و معبرا عن اهتمام السلطات الحكومية بإعداد برامج تنموية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن إعمالها ، كما تم تعديل تسمية الوزراء في سنة 2002 ،2004 و في سنة 2007 التعديل الأخير للوزراء 28/10/2010[2] و تم اقتراح عدة عناصر السياسة الوطنية لتهيئة و جاذبية الإقليم ،التي من خلالها يتم تنفيذ و تنشيط برامج و أدوات النشاط الجهوي مع ضمان ملائمة و تنسيق السياسات القطاعية على المستوى الجهوي و تقوم بترقية و تنشيط برامج الإشغال الكبرى لتهيئة الإقليم و المدن الجديدة.

[1] قانون رقم 01-09 مؤرخ في ربيع الثاني عام 1422 الموافق 26 يونيو سنة 2001 ، و يتمم الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو 1966 و المتضمن قانون العقوبات ، الجريدة الرسمية .

[2] محمد باهي، حماية البيئة من المنظور قانوني ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 03 ، الجزائر 2011 ، ص : 48.

ثالثا: الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية رقم 25-91 و الذي حدد كيفية عمله بموجب المرسوم التنفيذي 98/147 و عدل في 13/12/2001[1] ، و تتمثل مصادر إيرادات هذا الصندوق في الرسوم على الأنشطة الملونة على البيئة بالإضافة إلى ناتج الغرامات الناجمة عم المخالفات التنظيم البيئي ، إما فيما يخص دور هذا الصندوق فيتولى تقديم الإعانات الموجهة للأنشطة المساهمة في تحويل المنشئات القائمة نحو التكنولوجيا الخاصة لمبدأ الوقاية ،و كذا تمويل أنشطة مراقبة الوضع البيني بشكل عام و التلوث عند المصدر بشكل خاص .

الفرع الثاني : تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر

عملت الدولة الجزائرية على توفير الوسائل المادية و القانونية و التنظيمية من أجل مكافحة التلوث و المحافظة على البيئة لتمويل الاستثمار البيئي (الأخضر) الملائم و المرغوب فيه و في الإطار تم إصدار مجموعة من القوانين نذكر أهمها

1- القانون 03/02/1983 و المتعلق بحماية البيئة كأول قانون يتناول المسائل البينية من منظور شامل و متكامل ، والذي جاء بعد تراكم مستمد من العديد من التشريعات البيئية المتخصصة دولية و محلية ، و ركز القانون 03/83 على الجوانب المتعلقة بحماية البيئة من التلوث خاصة ، فنصت المادة 32 من القانون الحماية المحيط الجوي من التلوث الناتج عن "إفراز الغازات و الدخان أو جسيمات صلبة أو سائلة أو سامة و ذات الروائح في المحيط الجوي و التي من شأنها إن تزعج السكان و تعرض للضرر الصحة أو الأمن العام .....[2]

2- القانون 01/19 المتعلق بالنفايات : تمت المصادقة على القانون 01/19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها وإزالتها في 15/12/2001 ،و الذي نص على ضرورة تقليص إنتاج النفايات و الوقاية منها ،

[1] المادة 189 من المرسوم التنفيذي 98-1997 ، الذي يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 065-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للبيئة و المعدل في 13/12/2001 ، الجريدة الرسمية العدد 78.

[2] قانون 03-83في 05 فيفري 1983 ، المتضمن حماية البيئة ، الجريدة الرسمية ، العدد 06 .

و تثمين هذه النفايات بإعادة استخدامها أو رسكلتها ،كما اثر ضرورة إعلام و تحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن هذه النفايات ، كما جسد مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي يخلفها ".[1]

3- القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة :و لقد تمت المصادقة عليه في جويلية و هذا القانون يهدف إلى:[2]

١) ترقية و التنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشية و العمل على ضمان إطار معيشي سليم .

ب) الوقاية من كل أشكال التلوث و الإضرار بالبيئة.

ج) تدعيم الإعلام و التحسس الايكولوجي و مشاركة الأفراد في حماية البيئة . و يتأسس هذا القانون على عدة مبادئ (مبدأ المحافظة على التنويع البيولوجي ، مبدأ عدم تدهور موارد الطبيعية و كذا مبدأ الاستبدال.

و جاءت القوانين التالية لتدعيم و تعزيز القانون 03/10 :[3]

- قانون 04/03 المؤرخ في 23/07/2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.[4]
- قانون 04/09) المؤرخ في 14/08/2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.[5]

---

[1]القانون 01-19 المؤرخ في 12/15/2001 المتعلق بالنفايات و مراقبتها و ازالتها ، الجريدة الرسمية ، العدد 77.

[2]القانون رقم 03/10 المؤرخ في 19/07/03 ،الخاص بحماية البيئة الجريدة الرسمية ،العدد 43-2003 الذي جاء استخلافا للقانون السابق.

[3]علير بوح ،الزراعة و دورها في الاقتصاد الوطني و علاقتها بالبيئة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر 03) الجزائر 2011 ، ص 131 .

[4]قانون 04/03 المؤرخ في 23/07/2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في اطار التنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية العدد 41 .

[5]قانون 04-09 المؤرخ في 14/08/2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية العدد 52.

- قانون 04/02 المؤرخ في 25/12/2004 المتعلق بالوقاية من الإخطار الكبيرة و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة .[1]
- قانون 06/07 المؤرخ في 13/07/2007 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء و حمايتها و تنميتها
- و تم صدور قانون تنفيذي أكتوبر 2009 يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة .

الفرع الثالث: الأدوات الاقتصادية لتشجيع الاستثمار الأخضر في الجزائر

نتيجة للمشاكل البيئية التي تتعرض لها الجزائر دوما فلابد الحد منها فلذلك وضعت الإدارة البينية بعض الأدوات و الوسائل لتفادي أي صعوبات أو المشاكل تذكر من أهمها :

1 – الجباية البيئية : و يطلق عليها أيضا (الجباية الخضراء) ،ويقصد بها مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة ،وهذه الإجراءات تتضمن ضرائب و الرسوم ، و إجراءات ضريبية تحفيزية و بالنسبة للجزائر ، عرف التشريع الأخضر انطلاقته بصدور قانون المالية لسنة 1992 ، كما تساهم الجباية البيئية في توفير تمويل إضافي للبلديات لحل المشاكل البيئية تواجهها ، غير أنه لم يشرع في اتخاذ إجراءات ملموسة إلا ابتداء من سنة 2000 مع دمج الترتيبات المتعلقة بالنفايات الصلبة و الفضلات الصناعية الزائدة[2] ، و كذا تساهم الجباية البيئية في تحمل جانب من التكاليف المالية لصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث من خلال :

• الزيادة في قيمة رسم النفايات المنزلية لكي يقارب تكاليف التسيير .

•فرض رسوم تشجيعية لعدم تخزين النفايات الخطيرة و النفايات ذات صلة بأعمال العلاج.

[1] قانون 04/02 المؤرخ في 25/12/2004 المتعلق بالوقاية من الاخطار الكبيرة و تسيير الكوارث في اطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية والعدد 84 .

[2] سعيدي نبيهة التسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع و الفعالية المطلوبة ، دراسة حالة الجزائر العاصمة رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بومرداس الجزائر .2011 ص 53 .

•الزيادة من قيمة الرسم المفروض على الأنشطة الملوثة و فرض رسم إضافي على تلويث الجو ذو المصدر الصناعي تطبيق (مبدأ الملوث الدافع).

•تأسيس رسم على أنواع الوقود الملوث (البنزين المنزوع الرصاص)[1].

و يدخل ضمن الجباية البيئية أهم الرسوم التالية:

– الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة و الخطرة على البيئة : و ذلك من قانون المالية لسنة 1992 الذي أسس رسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة ، و الذي فصل بدقة وفقا لقانون المالية 2002.[2]

– الرسم المتعلق بالنفايات الصلبة : و تتمثل فيما يلي[3]

•رسم رفع القمامات المنزلية .

• الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات و العيادات الطبية الرسم على الأكياس البلاستيكية و العجلات المطاطية.

1– الرسم الخاص بالانبعاث الجوية : و الذي يضم الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية و الرسم على الوقود .[4]

2– سياسة الإنفاق الحكومي : و تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات التي تعتمدها الجزائر

لحماية البيئة، و تتمثل في مجموع الموارد المالية المخصصة أساسا لتدابير مكافحة التلوث و حماية الموارد الطبيعية و تشمل :[1]

---

[1] بو منقل زوليخة، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة دراسة حالة بلديات قسنطينة رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة منتوري ،2000 ،ص:90.

[2] محمد باهي حماية البيئة من منظور قانوني رسالة دكتوراه ، غير منشورة الجزائر العاصمة 03 الجزائر ،2011 ،ص:48.

[3] مسعودي من ،دور حماية في الحد من التلوث البيئي دراسة حالة الجزائر ،2013، ص :199–2003.

[4] نوزاد عبد الرحمن الهيتي مقدمة في اقتصاديات البيئة عدرا المناهج للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ط 1، 2010، ص 71.

• مختلف برامج انجاز شبكات التطهير و محطات التقني.

•برامج تجديد الغابات و إصلاح الأراضي.

• نفقات الصحة العمومية و المتعلقة بالبيئة.

• نفقات متعلقة بجمع النفايات و طرحها في المفرعات.

–**سياسة خفض الدعم** :أن اعتماد هذه السياسة هو الحث على الاقتصاد في الموارد الطبيعية و ذلك من خلال الاقتراب السعر الحقيقي للمورد [2] ،فتكون بذلك السياسة مكيفة للأسعار فإذا ما تحددت هذه السياسة مع السياسة القطاعية يمكن ترشيد استهلاك الطاقة و الحد من الانبعاث الملوثة الجو و التحكم في استهلاك،و الماء و الأسمدة و المبيدات في الزراعة .

– **العقود الاتفاقية** : توجد من بين الأساليب التي تدخل ضمن حماية البيئة ،و يقصد بها مجموعة النشاطات الاتفاقية بين الإدارة المسئولة عن حماية البيئة و المتعاملين الاقتصاديين ، و من أمثلتها عقود تسيير النفايات التي تمنحها الدولة قصد تشجيع تطوير نشاطات جمع النفايات و نقلها و إزالتها .[3]

– **بعض الأدوات الاقتصادية الأخرى** : و تهدف إلى حث المؤسسات على اعتماد سلوك لا يضر بالبيئة من خلال :[4]

• **الرسوم و المستحقات** :و هو ما جاءت به منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية سنة 1972 ،أن لا تؤثر هذه الرسوم و المستحقات في القدرة التنافسية للمؤسسات و آن توجه عوائدها إلى دعم جهود حماية الدولة و ليس لسد عجز الميزانية العامة.

---

[1]إبراهيمي البيئة من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري ، 2001–2011 مجلة الباحث جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائر العدد 12 ،2013 ،ص:101.

[2]اسعيدي نبيهة ،مرجع سابق ذكره ،ص 62.

[3]عيادي فاطمة الزهراء ،دور الدولة في الدعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين اداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر مجلة العدد 11 ،2012 ،ص:161 .

[4]خالد مصطفى قاسم ،ادارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة دار الجامعية الاسكندرية ،مصر ،2007 ص :201 .

• **الاعتمادات:** و ذلك من خلال ترقية استهلاك المنتجات التي لا تمس بالبيئة من خلال تقديم اعتمادات مالية للمؤسسات التي اختارت الاستثمار في النشاطات الايكولوجية ،عندئذ تدفع المنافسة باقي المؤسسات إلى تغيير ممارستها و جعلها مطابقة للمعايير البيئية المعمول عليها .

• **أسلوب حقوق التلويث:** يسمح لكل مؤسسة إن تلوث في حدود التلويث التي تمتلكها و يتم معاقبة كل تلويث إضافي باستثناء حالة شراء المؤسسة حقوق تلويث جديدة عن المؤسسة أخرى أكثر نظافة منها.

المطلب الثاني : الإستراتيجية الاستثمار الأخضر و مبادئ حمايته في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

تتمثل أهداف الإستراتيجية التي تعتمد عليها الدولة في ضرورة العودة إلى التنمية و خفض الفقر و الحفاظ على توازن الأنظمة البيئية المختلفة منها :[1]

الفرع الأول :الإستراتيجية الاستثمار الأخضر الوطني في الجزائر

1- الاستثمار في التنمية المستدامة و هذا يمثل المبدأ الأساسي لإستراتيجية البيئة و المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة ، و يعني الجزائر ترمي إلى إعطاء مكانة رابحة للسياسات و الطرق المتبعة خلال العشرينيات الأخيرة .

2- تحسين صحة المواطن و نوعية معيشته : تدهور الصحة و نوعية المعيشية ينجم عن انتشار النفايات الصلبة و طرح حجم كبير و متزايد و مستمر من المياه المستعملة الملوثة دون معالجتها ، و تلوث الهواء الناجم عن حركة مرور السيارات ، و حرق النفايات الصناعية.

3- حسين نوعية مختلف الأنظمة البيئية : كعنصر أساسي لاستراتيجيات الأنشطة ، و هذا للتنمية و تقليص الفقر و تحسين الصحة العمومية المرتبطة بها.

4- التوفيق بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية: و الاستعمال الرشيد و الدائم للموارد الطبيعية ، و ضرورة التخفيف والتقليص من الملوثات و الأضرار و المخاطر التي تهدد الصحة العمومية.

---

[1] عادل بولغيتي ، صراح أقاسم ،الاستثمار الأخضر في المشركات المعاص دراسة حالة الفلاحة و التنمية الريفية – ادرار –تقرير تربص لنيل شهادة الماستر ،2016 ،ص :58 .

5- الحفاظ على الرأسمال الطبيعي و تحسين إنتاجيته : أن الهدف المباشر من إستراتيجية الحفاظ الرأسمال

الطبيعي و تحسين إنتاجيته هو السعي الذي يسمح بالحفاظ على نوعية الأراضي و الغطاء النباتي

6- حماية البيئة الشاملة تتمثل الإستراتيجية في مواجهة الأسباب ذات الطبيعة المؤسساتية من جهة الشروع في تنفيذ أعمال قوية و مستمرة في مجال نوعية الحياة و حماية التراث البيولوجي الوطني الذي يكتسي جزء كبير منه أهمية إقليمية و شاملة من جهة أخرى

الفرع الثاني :مبادئ حماية الاستثمار المشاريع الخضراء في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

إما عن مبادئ حماية البيئة في أطار التنمية المستدامة في الجزائر تكمن في[1] :

1 – مبدأ المحافظة على التنويع البيولوجي : الذي ينبغي بمقتضاه على نشاط تجنب إلحاق ضرر

معتبر بالتنوع البيولوجي.

2 – مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية الذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء و الهواء و الأرض و باطن الأرض و التي تعتبر في كل الحالات جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية و يجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة .

3 – مبدأ الاستبدال : الذي يمكن بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون اقل خطرا عليها يختار الأخير حتى و لو كانت تكلفة مرتفعة مادات مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

المبحث الثاني: أساليب و مصادر تمويل الاقتصاد الأخضر

تمثل أجندة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس للمناخ نقطتي تحول رئيسيتين في دفع العمل العالمي من أجل تعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر ومعالجة ظاهرة التغير المناخي. وقد ساهم

[1] فاطمة الزهراء العبادي نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية الجزائر واقع الافاق ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر الجزائر 2014 ،ص: 118،119.

تنفيذهما في نمو الوعي البيئي ودمج الاستدامة في القطاع المالي، مما يشير إلى تحول نوعي في طريقة إدارة الوساطة المالية وهيكلة المعاملات النقدية. وعلى هذا الأساس، تم تطوير منتجات استثمارية وأدوات مالية جديدة صديقة للبيئة والمناخ، وتتسم بالاستدامة والمسؤولية، من بينها السندات الخضراء والصيرفة الخضراء التي توفر التمويل المناسب لها.

المطلب الأول : أساليب تمويل الاقتصاد الأخضر

أصبح التحول نحو الاقتصاد الأخضر ضرورة ولم يعد خيار بسبب مستويات الضرر التي تسببها الممارسات الاقتصادية التقليدية على مجمل الحياة، وهذا التحول يتطلب بناء استراتجيات وسياسات صحيحة تساعد على تحقيق هذا التحول وكذلك توفير التمويل المناسب لذلك وتضافر الجهود على المستوى المحلي و الدولي.

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الخضراء

إن حداثة مصطلح الصيرفة الخضراء جعله يخضع لعدد من التعريفات تذكر أهمها فيما يلي

تعرف الصيرفة الخضراء على أنها: "الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك لعملائه الذين يراعون الأثر البيئي والاجتماعي في أعمالهم".[1]

– كما تعرف على أنها الفلسفة التي يتبعها المصرف إذ يتبادل الفائدة بين المصرف وموضوعية وعملائه والاقتصاد للحد من الآثار السلبية اتجاه البيئة.[2]

– وتعني أيضا الصيرفة الخضراء تشجيع الممارسات الصديقة بالبيئة والحد من انبعاث الكربون الخاص من الأنشطة المصرفية .[3]

---

[1] رنا نبيل سلمان، الصيرفة المستدامة أحد الأدوات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة، محلة التجارة العراقية الإلكترونية، العدد العاشر وزارة التجارة العراقية حزيران 2017، ص 22

[2] أسامة محمد و محمد سلام، قياس توجهات المصارف الحكومية المصرية نحو تطبيق أنشطة الصيرفة الخضراء، المجلة العلمية الدراسة التجارية والبيئة، مصر، العدد 4، 2020، ص 42

[3] تحري أميرة، قادة سليم، التمويل والبيئة على الصيرفة الخضراء في الحل، محلة دراسات وأبحاث في الطاقات المتجددة ، الجزائر، العددي)، جوان 173–172 2017.

الصيرفة الخضراء ويطلق عليها أيضا بالصيرفة الأخلاقية أو الاجتماعية أو المصرف الأخضر وهو مصرف مشابه بعمله للمصرف العادي لكنه يراعي العوامل الاجتماعية والبيئية وتشجيع الممارسات التي تحد من انبعاث الكربون.[1]

والمؤسسات المصرفية تعني المؤسسات المالية التي تستخدم التمويل العام للاستفادة منه في تمويل الطاقة التصنيفية.[2]

الفرع الثاني :مفهوم السندات الخضراء

تعرف السندات الخضراء على أنها: "سندات تستخدم عائداتها لتمويل أو إعادة تمويل، كليا أو جزئيا مشاريع خضراء جديدة أو مستمرة".[3]

وتعرف أيضا على أنها: "عبارة عن قرص صادر في السوق من قبل شركات للمستثمرين لتمكينهم من تمويل مشاريعهم المساهمة في التحول الايكولوجي (الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، الإدارة المستدامة للنفايات والمياه، الاستخدام الأمثل للأراضي والنقل النظيف والتكيف مع تغير المناخ...) وتختلف عن السندات التقليدية في الطابع الأخضر للمشاريع الممولة"[4]

وتعرف السندات الخضراء على أنها: "السندات التي تستخدم منتجاتها فقط لتمويل المشاريع التي تفيد

---

[1] صلاح الدين محمد أمين الأمانة رنا نبيل سليمان، قياس توجهات المصارف نحو تطبيق الشطة الصيرفة المستلمة، مجلة التجارة الإدارةوالاقتصاد العدد منة وإحدى عشرة جامعة التنقية الوسطى بغداد، 2017، ص 82

[2] عبد القادر حفاي، رحيمة التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا نموذجا)، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، 17/1/2018، ص342.

[3] international capital marker association, lignes directrices d'application volontaire pour l'émission d'obligations vertes, centre de traduction des ministères économiques et financiers, Zurich, la suisse, juin 2018, p2.

[4] https://www.ecologique-solidaire.gov.fr/obligations-vertes (11.02.2019, 20:04) .

البينة، توجه في الغالب لتمويل مشاريع في قطاع الطاقة (الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة)"[1].

الفرع الثالث: الجباية البيئية

تعد الجباية البينية من أنجح الوسائل الحالية لحماية البيئة والأكفأ على الإطلاق، وذلك لأن الجباية البينية المتمثلة في الضرائب والرسوم المقروضة من طرف الدولة تهدف إلى التعويض على الضرر الذي يتسبب فيه التلوث، على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد، وفي نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلف

وتعرف الجباية البينية على أنها: "مجموع الأحكام والتدابير التي لها أثر على البيئة، وتأخذ هذه التدابير شكل ضرائب ورسوم، إتاوات، إجراءات ضريبية تحفيزية".[2]

وتم تعريف الجباية البيئية من طرف المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنها: "جملة منOCDE

الإجراءات الجبائية التي يتسم وعاؤها (منتجات، خدمات، تجهيزات، انبعاثات) بكونه ذات تأثير سلبي[3].

المطلب الثاني :مصادر تمويل الاقتصاد الأخضر بالجزائر

ترى الجزائر في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر، وقد باشر البلد عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناح الأعمال وحماية البيئة وهذا من خلال الخطة الخماسية الجديدة (2015-2019) لنمو الجزائر، والتي تشجع على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة، المياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات، الصناعة والسياحة)، ويشكل تنفيذ الخطة الخماسية للنمو (2015-2019) فرصة بالنسبة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه

---

[1]compte rendu de la session 8 du séminaire financement de la transition énergétique, frein ou accélération du croissance pour les green bonds, 24-01-2017, p 03.

[2]- موساوي يوغرطة، دور الحماية البيئية في ترقية البيئة وحمايتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص هيئات عمومية وحوكمة، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2015-2016، من 21

[3]بوليسة سعادة الجباية البينية في الجزائر (واقع وآفاق)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تسير المالية العامة، جامعة أبي بكر علماي تلمسان، 2014-2015، من 89

الاستثمارات العمومية والخصوصية نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة، وقد تساهم هذه المقاربة المشجعة لتنسيه فروع مجندة للاقتصاد الأخضر وذات قيمة مضافة عالية في النهوض بروح المبادرة لإنشاء الشركات وخلق مناصب الشغل وتحقيق معدل نمو أكبر وأقوى استدامة ، لكن كل هذه الاستثمارات والمبادرات والمشاريع المختلفة تتطلب توفر التمويل اللازم، لذا فقد عملت الجزائر على توفير مصادر تمويل مختلفة تعمل على تشجيع الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما:

الفرع الأول : مصادر التمويل المحلية[1]

وتتمثل هذه المصادر في :

– الميزانية العامة متمثلة في ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

– برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، وتبلغ التكلفة التقديرية للأعمال التي يقوم بها في مجملها قرابة 970 مليون دولار في مجال الاستثمارات، هذه الأخيرة نجدها مست استثمارات بيئية متنوعة منها شبكات المياه 90 مليار دج، حماية المناطق السهبية والأحواض 8.2 مليار دج، معالجة النفايات 5.5 مليار دج، مكافحة التلوث 3 مليار دج، تهيئة الإقليم 1.7 مليار دج، التنوع البيولوجي 1.2 مليار.

– **الرسوم والضرائب:** وتبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث الماء والهواء.

[1] بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة، تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع السينية في الجزائر "دراسة حال مشروع الجزائر البيضاء بورقة المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، جامعة السندي مرباح ورقة، 20–21 نوفمبر 2012، في ص 21–22.

وفيما يلي أهم أنواع هذه الرسوم:

أ- الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة: وتتمثل في:

- **رسم إخلاء النفايات العائلية:** وتتراوح قيمته بين 640 دج و1000دج سنويا للعائلة؛رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية: ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 ب 24000 دج/ طن.

- **رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة:** ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 ب 10500 دج/ طن.

- **الرسم على الأكياس البلاستكية:** تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004، ويقدر مبلغ الرسم ب 10.5 دج/ كلغ، ويوجه ناتج الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث. 2003، حيث تم إنشاء الرسم التكميلي على التلوث الجوي وتخصص نسبة 30% من مبلغ هذا الرسم لصالح البلديات.

- 4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الشمال؛ 2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الجنوب .

ب -الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة:

ويقدر مبلغ الرسم ب 9000 دج للمنشات المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة للتصريح و20000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي و120000 للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة تهيئة الإقليم. ت- الرسم الخاص بالإنبعاثات السائلة الصناعية: تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية .

ت -إتاوة المحافظة على جودة المياه:

أدرجت ضمن قانون المالية لسنة 1993 وهي إتاوة تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، ولتحصيلها تم تحديد المعدلات التالية:

كما اهتمت الحكومة الجزائرية في إطار تمويل الاقتصاد الأخضر والمشاريع البينية بإنشاء

المؤسسات والصناديق التالية :[1]

1 صندوق البيئة و مكافحة التلوث.

2 الصندوق الوطني للتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم.

3 صندوق التجهيز و هيئة الإقليم.

4 الصندوق الوطني لحماية الشواطئ و المناطق الساحلية.

5 صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية و السهلية .

الفرع الثاني : مصادر التمويل الدولية[2]

ويمكن ذكرها في ما يلي :

خصص البنك الأوروبي للاستثمار 34% من تمويلاته في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة 2001 لمشاريع متعلقة بحماية البيئة، إضافة إلى مجموع القروض التي منحها البنك الأوروبي للجزائر سنة 1997 والتي قدرت ب 733 مليون يورو، أما فيما يتعلق بالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد منح 5.1 مليار دولار للجزائر لتمويل عدة انجازات بالإضافة إلى إيطاليا فهي الأخرى قدمت الجزائر مساعدة قدرت ب 7 ملايين يورو لتمويل أربع مشاريع بيئية

أما البنك الإسلامي للتنمية فقد منح الجزائر قرضا بمبلغ 32.07 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع الري بواحات واد ربع بتقرت، وتجدر الإشارة إلى أن حجم التمويلات التي منحها البنك الإسلامي للتنمية الجزائر منذ إنشائه عام 1975 قدر ب 2.2 مليار دولار منها 1.7 مليار دولار خصص لتمويل عمليات تجارية فيما وجه الباقي لمشروعات تنمية.

بينما قام البنك الدولي بتمويل المشاريع التالية:

---

[1] إفروحات حدة، إستراتجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البينية من أجل تحقيق التنمية المستدامة الدراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث
العدد 09، جامعة ورقة، 2010، ص من 131-132.

[2] بن قرينة محمد حمزه، فروسات هذه، مرجع سبق ذكره من سن 25-27

مشروع مراقبة التلوث الصناعي في ولاية عنابة والذي يهدف إلى تخفيض التلوث في هذه المنطقة،

واستفادت الجزائر من قرض بمبلغ 78 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي تم توزيعه كمايلي:

– المؤسسة الوطنية للأسمدة: 35 مليون دولار أمريكي؛ – المؤسسة الوطنية للحديد والصلب: 32.5 مليون دولار أمريكي؛ – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: 10.5 مليون دولار أمريكي.

الدراسات والبرامج التالية:

– دراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية 600000 دولار أمريكي؛

–راسة المخططات والتي كلفت ما يقارب المليون دولار ؛

–مخطط نموذجي للتسيير المتكامل للمياء؛

– الجدوى من المعالجة الواسعة عن طريق إنشاء أحواض لتطهير المياه بالهضاب العليا.

– توريد التجهيزات والمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب وقنوات صرف المياه.

وإنجاز محطات تطهير المياه القذرة بمغنية وتلمسان وسطيف وذلك من خلال قرض بقيمة 250 مليون دولار .

– إصلاح شبكات التزويد بمياه الشرب في عشر مدن و22 محطة لتطهير المياه القذرة عن طريق قرض بمبلغ 110 مليون دولار ؛ التدعيم المؤسساتي لتهيئة أحواض السدود والذي كلف مبلغ قدر بحوالي 19 مليون دولار .

– التشغيل الريفي للمناطق الواقعة بالغرب الجزائري من خلال قرض بمبلغ 89 مليون دولار .

وفيما يخص صندوق البيئة العالمي فقد قام بتمويل المشاريع التالية:

– المنطقة الغربية للمتوسط: يقدرها 7 ملايين دولار؛

– الحظيرة الوطنية للقالة: هبة مقدارها 7 ملايين دولار .

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد قام بتمويل :

– تدعيم الإجراءات المؤسساتية والمخابر وتكوين ووضع نظام لجمع المعلومات ونشرها: هبة بمبلغ 900000 دولار تكملة للكلفة الإجمالية للمشروع المقدرة ب 1.8 مليون دولار ؛

– متابعة المعاهدة الدولية حول التغيرات المناخية بمبلغ 300000 دولار.

المبحث الثالث: إنجازات ومشاريع الاستثمارات الأخضر في الجزائر

في رهان الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر نتيجة انخفاض صادراتها بسبب تراجع أسعار البترول عالميا، تتجه الجزائر مجبرة للبحث عن حلول بديلة لإنعاش اقتصادها وتنويع محاصيلها الوطنية والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات, تتوجه الحكومة الجزائرية نحو إرساء معالم الاقتصاد الأخضر كحتمية إستراتيجية وأحد الحلول البديلة ذات البعد الاستراتيجي الإنعاش اقتصادها خاصة في ظل ما تزخر به بلادنا من ثروات طبيعية وموارد ايكولوجية غير مستغلة.

ولما كان الاقتصاد الأخضر من الأدبيات حديثة النشأة التي تجمع بين القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في أن واحد، سيمثل حتما أحد المسالك الناجعة لتحقيق التنمية المستدامة وبمرتكزاتها. في سياق ذلك، عمدت الحكومة الجزائرية على إطلاق جملة من المشاريع لتنشيط الاقتصاد الأخضر بها من خلال تخصيصها لميزانيات بمبالغ ضخمة في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية تراعي من خلالها الجوانب البينية وتساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي أملا في الوصول إلى التنمية المستدامة وهذا يطلق عليه بالاستثمار الأخضر، ذلك أن الاستثمار بمفهومه الواسع هو العمود الفقري لأي اقتصاد.

المطلب الأول : أهم مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر[1]

في دراسة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر، أكدت أنه يمكن خلق 1400000 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2011 و2025، مقارنة مع 273000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 في مجالات العمل المرتبطة بالبيئة، مثل إعادة تدوير النفايات والطاقات المتجددة.

وتشير الحكومة بوضوح في وثيقة "المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية" إلى أن التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن التنمية المستدامة يعني الحديث عن الاقتصاد الأخضر.

يقوم الخط التوجيهي الأول الذي وضعه القانون وهو استدامة الموارد، على ثلاثة برامج عمل إقليمية تفيد الاقتصاد الأخضر وهي: استدامة الموارد المائية، المحافظة على التربة ومكافحة التصحر، حماية النظم الايكولوجية، وقد ترجم تطبيق المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية بعدد من الإجراءات العامة التي تندرج في إطار الاقتصاد الأخضر وأنشأت مؤسسات عامة مهمتها المساعدة على تصور سياسات التنمية المستدامة وتطبيقها، فتأسس المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، والمركز الوطني للتدريب البيني، والمركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وشبكة رصد نوعية الهواء، أما في مجال السياء فتم إنشاء وكالة الحوض المائي، والمكتب الوطني للصرف الصحي، والمكتب الوطني للري والصرف، والشركة الجزائرية للمياه الصالحة للشرب، كما تم توفير مهن مرتبطة بالاقتصاد الأخضر لخلق فرص عمل للشباب، وتشكل إدارة النفايات عدد كبير من الوظائف الخضراء .

[1] مشري عبد اللطيف , اليات تمويل الاقتصاد الأخضر نحو التنمية المستدامة , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي , كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , تخصص نقدي و بنكي , جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ,2019\ 2018, ص 97/92.

إضافة لما سبق حققت الجزائر عدة مشاريع في إطار الاقتصاد الأخضر وأهمها :

1 – المركز الهجين HYBRID (الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل):

– أول محطة للطاقة الهجينة (الطاقة الشمسية – طاقة الغاز) في الجزائر تقع في حاسي الرسل على بعد 494.5 كم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض تقدر ب 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، وتبلغ طاقتها إنتاجية 150 ميغاواط، منها 120 ميغاواط عن طريق الغاز و300 ميغاواط عن طريق الطاقة الشمسية؛ متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية، و تتموقع في منطقة تبلغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، وهو أكبر حقل للغاز في إفريقيا وسيكون مصدرا للطاقة البديلة والنظيفة؛ – عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في المشروع، فقد تم تخفيض انبعاثات CO_2 بحوالي 33000 طن/ سنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية؛ – اختيار موقع إنشاء هذا المشروع الضخم في منطقة تبلغمت بسبب ثلاثة عوامل أساسية: على مقربة من حقل غاز حاسي الرمل، توافر مرافق معالجة الغاز، الشمس تشرق في المنطقة بحوالي 3000 ساعة في السنةتنفيذ هذا المشروع يتدرج في إطار الانطلاق الفعال للبرنامج الوطني للطاقة المتجددة لزيادة 40في المائة من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية بآفاق 2030.

2– مصانع اسمنت بمصافي (مرشحات النسيج)، المواطنين في صحة جيدة:

– برنامج واسع لتحديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الأسمنت ووزارة البيئة؛ 2010 تم إنشاء نظام تصفية (مرشحات النسيج) Systeme de filtre manche àبمصنع الاسمنت الشلف، بفضله قامت الجزائر بنقلة نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحةالمواطنين؛

– وفي المجموعة عشرة من اثني عشر من مصانع الاسمنت الموجودة في البلاد، أجرت تركيب نظام التصفية.

3– سد بني هارون:

– الجزائر لديها 70 سد مستغل بمجموع حجم بلغ 6.8 مليار وهناك أربعة عشر سد آخر قيد الانجاز.

– المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى إنجازا استراتجيا كبير.

– على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل إلى 120 م، ولديه قدرة تخزين عالية تقدر ب (96مليون م وعلاوة على ذلك فإنه يشمل ثلاثة سدود للتخزين: وادي العثمانية، كدية المدور، وركيس،

وقدرة كل منها هي 62، 35، و65 مليون .

– يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ملايين نسمة في إقليم خمس ولايات: جيجل، قسنطينة،

أم البواقي، باتنة، خنشلة، يسمح بسفي أكثر من 400000 هكتار موزعة على سهول الثلاغمة،

الرميلة، أولاد فاضل، الشمرة، باتنة وعين توتة.

4–النقل الكبير للمياه في عين صالح/ تمنراست :

– مشروع عين صالح/ تمنراست يمثل أكثر من عنوان واحد لسياسة استباقية بحزم لتحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة: تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب.

– يعتبر مشروع القرن، النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان (عين صالح) نحو تمنراست لأنه من الانجازات الكبرى التي استفادت منها المنطقة الشاسعة للبلاد؛ – يهدف لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700 كلم،ويسمح بتزويد المياه الصالحة للشرب بدون انقطاع 24/24 سا لأكثر من 90000 شخص بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية.

5– محطات لتحلية المياه:

المياه بطاقة كبيرة تسعة منها هي في حالة تشغيل بسعة يومية إجمالية 1.39 M3 يوم – إستراتجية تحلية المياه مسؤولة عن تأمين إمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية وهذا من خلال توفير جزء كبير من تعبئة مياه الشرب (أكثر من 25 في المائة).وأربعة منها هي مبرمجة.

6 – التصميم المعماري الذكي:

– التصميم المعماري الحديث يدمج قيم الاستدامة البيئية والمريحة في المباني الذكية، كالحديقة cyberpark التي أقيمت في سيدي عبد الله؛ – بعض المباني ذات صفات بيئية عالية، مع نظام ذكي يضمن تسيير منسق ومتكامل (تكييف الهواء، توزيع المياه، السيطرة على أداء الطاقة، اتصال بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية). – إطلاق برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (65 مليار دولار) الهادف إلى انجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة سنة 2019، وسيتم انجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البينية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما الشباب.

هذا وقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات في العديد من المجالات أهمها :

– مجال النقل المستدام:

يعد قطاع النقل والمواصلات خاصة النقل البري بالطرق من أهم مصادر التلوث في الوقت الحاضر، حيث يعتبر هذا القطاع مسئولا عن انبعاث 22% من ثاني أكسيد الكربون CO_2، و57.7% من غاز ثاني أكسيد النتروجين إلى جانب أنواع أخرى من الملوثات كثاني أكسيدالكبريت وأول أكسيد الكربون، وتركيز هذه الملوثات في الجو يؤدي إلى مخاطر جسيمة على صحة الإنسان، إضافة إلى هذا فإن استهلاك هذا القطاع للطاقة يتزايد بشكل مستمر بسبب تزايد عدد المركبات بمعدل نمو سنوي 5% هذا ما دفع السلطات إلى اتخاذ إستراتجية قطاعية حققت من خلالها تحولا حقيقيا لقطاع النقل في الجزائر حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال ما يلي:

– إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 1216 كلم، والإطلاق القادم لمشروع انجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم؛ المخطط الخماسي (2010–2014) أطلقت الجزائر مخطط لتنمية وتحديث قطاع النقل الجماعي والنقل الحضري ما بين المدن عبر السكك الحديدية أي الترامواي يتضمن بالأساس 22 مشروعا على مستوى المدن الكبرى، سبقتها عملية إنجاز مترو وترامواي العاصمة إلى جانب ترامواي قسنطينة ووهران؛ مشاريع السكك الحديدية نذكر منها مشروع كهربة 1000 كلم من السكك الحديدية وإنجاز 3000 كلم من السكك الحديدية2017 .

– إنفاق ميزانية تقدر ب 60 مليار دينار لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013 .

– مجال تدوير النفايات:

إن النفايات في الجزائر في ارتفاع مستمر بسبب توسع نشاط المؤسسات الصناعية والاقتصادية وهذا يتطلب عمل جاد للتحكم في تسيير النفايات، لذلك تسعى الجزائر إلى بذل جهود إضافية من أجل تطوير صناعة تدوير النفايات لتدارك التأخير المسجل في هذا الميدان واعتباره من وسائل تطوير الاقتصاد الأخضر من خلال:

– عملية تثمين النفايات التي ركزت في البداية على إزالة المفرغات العشوائية التي فاقت سنة 2013 على المستوى الوطني 3000 مفرغة باستبدالها بمراكز للردم التقني لتنظيف المدن، فقد تم انجاز 112 مركزا للردم التقني؛ – توجيه المستثمرين استثماراتهم إلى مجال تدوير النفايات على اعتبار أن أكثر من 60% من هذه النفايات والمقدرة ب13.5 مليون طن هي مخزون للمواد الأولية المستعملة في صناعاتها قابلة للتدوير.

– نموذج خطة مجموعة "إديالاك الجزائر للطاقات المتجددة، والقائمة على تدوير نفايات الخشب والحديد والبلاستيك والكرتون وغيرها، وفرزها على أن يتم تحويلها إلى المصانع المختصة بغرضرسكلتها".

– كما أن ترقية تسيير النفايات يمكن أن يوفر 160000 منصب شغل في أفق 2030.

لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 200 ألف هكتار في المغرب، و330 ألف هكتار في تونس وكذا السياحة البينية التي لازالتفي مرحلة التجارب النموذجية.

تحقيق العدالة الإقليمية المدى تفيد في:

– حماية النظم الإيكولوجية. أما عن آليات التطبيق الميداني للمخطط ضمن آفاق 2030 فقد تم برمجته وفقا للرزنامة التالية: إطار السياسة المعتمدة في مجال تهيئة الإقليم المستدام. تأمل الحكومة الجزائرية من وراء إطلاقها للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة كأحد أكبر الاستثمارات الخضراء التي

تدفع بعجلة الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال ما حققتهالمؤسسات التي تنشط في الصناعية السائلة

المطلب الثاني : أهم الاستثمارات الخضراء التي أطلقتها الجزائر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة[1]

1المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة أفاق 2030:

تقرر إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بموجب القانون رقم (01-02) المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة. ويهدف أساسا إلى:

-خلق حركية وتنافسية الأقاليم.

- ضمان حكم إقليمي راشد.

يشكل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من بين أكبر الاستثمارات الخضراء التي أطلقتها الجزائر لتفعيل الاقتصاد الأخضر لآفاق 2030 ، خاصة بعد تصنيف الجزائر "أرض مخاطر" إذ أنه من بين 14 خطر تم تحديده من قبل هيئة الأمم المتحدة تعاني الجزائر 10 منها كالزلازل، التلوث الجوي والبحري والمائي، مخاطر صناعية وطاقوية....وغيرها. فالمخطط يسعى على ضوء مخططات العمل قصيرةاستدامة الموارد المائية"المحافظة على التربة ومكافحة التصحر.

المرحلة الأولى (2001-2015): إطلاق 19 مخطط رئيسي لكبريات الهياكل والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، وهي مخططات ثم الانطلاق فيها وتخص برامج استثمار وتحديث اقتصادي وهيكلي يهدف إلى إدماج الاقتصاد الوطني في فضاءات التبادل الحر وجني ثروات جديدة وخلق فرص العمل

[1] منى كشاط ,خيجة حجاز ,دور ادارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة ,مجلد 5 ,العدد 01 ,جوان 2019 ,ص38/32.

والرفع من الوسائل المالية الخاصة ببرامج استدراك النقائص المسجلة في المجال الاجتماعي وتلك المرتبطة بالإقليم.

المرحلة الثانية (2015-2030): حددت فيها الدولة الجزائرية مجمل الاستثمارات الهيكلة في الجوانب الآنية:

• **الجانب الاجتماعي:** ترجم تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من الناحية الاجتماعية من خلال تفعيله لجانبية الأقاليم وذلك بواسطة إقامة حلقة تدفق عال لتكنولوجيا الاتصال، تهيئة المناطق الاقتصادية والتكنولوجية لاستقبال المؤسسات، عصرنه شبكة النقل، إنجاز قواعد لوجيستيكية و خدماتية، وكذلك توفير إطار حياة راقية وتحقيق رفاه اجتماعي".

• **الجانب البيني:** على الصعيد البيني حقق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مزايا بينية من خلال إطلاق الأنظمة البيئية التي يعتمد عليها في محاولة الموازنة بين العديد من الأنظمة خاصة ما تعلق بالساحل وتصنيف وتهيئة المحميات الطبيعة البحرية والبرية وتثمين المناطق الفلاحية ذات الطابع البيئي وكذلك تثمين الأنظمة البيئية السهلية وكذلك نظام الواحات ونظام الغابات بالإضافة إلى المحافظة على الفضاءات الخضراء والمحميات. مع استئناف أشغال السد الأخضر ومحاربة أسباب التعرية والتصحر وتوسيع الثروة الغابية إلى 1.050.000 هكتار آفاق **2030.

• **الجانب الاقتصادي:** ترجم تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بعدد من الإجراءات العامة التي تندرج في إطار الاقتصاد الأخضر في إنشاء مؤسسات عامة سعيها المساعدة على تصور سياسات التنمية المستدامة وتطبيقها والمتمثلة في المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المركز الوطني لتنميته الموارد البيولوجية، الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، المركز الوطني للتدريب البيئي، المركز الوطني للإنتاج النظيف، شبكة رصد نوعية الهواء. أما في مجال المياه فتم إنشاء وكالة الحوض المائي، المكتب الوطني للري والصرف وكذلك الشركة الجزائرية للمياه الصالحة للشرب، وفي موازاة تطبيق التسعيرة الجديدة للمياه المستخدمة في الصناعة والزراعة يتم تقديم دعم للمبادرات الاقتصاد في الاستهلاك عبر استخدام تقنيات ملائمة في الري كالري الموضعي والرش"، وهذا ما ساهم بشكل كبير في خلق فرص للعمل وتقليص نسب البطالة حيث تبعا لدراسة أجرتها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر أكدت أنه

يمكن خلق 1.421.619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2011 و2030 مقارنة مع 273000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 ضمن مجالات العمل المرتبطة بالبيئة والإقليم.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر أفاق 2030 :

في ظل التيقن بأن السياحة هي دعامة لبناء اقتصاد خارج المحروقات بصفتها مجال اقتصادي صناعي تجاري وخدمي في نفس الوقت أين تتقاطع العديد من الأنشطة الاقتصادية لتوفر في مجملها عرض تسويقي سياحي قادر على جذب المستهلك وإرضاؤه والمحافظة عليه"** أدى هذا إلى تشجيع السلطات المحلية على تطوير خطة رئيسية طويلة الأجل للتنمية السياحية والمعروف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 " والمحين إلى غاية 2030. تم إعداده في 2007 وأعلن عن تبنيه سنة 2008، يشكل هذا المخطط قلب إستراتيجية السياحة في الجزائر ويعرض رؤيتها للتنمية السياحية المستدامة لمختلف الآفاق .

على المدى القصير (2009) والمتوسط (2015) والطويل (2030)". يعكس هذا المخطط إرادة الدولة في دعم الإمكانات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلد من أجل ترقيته إلى مرتبة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطية وجعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز، إذ يهدف إلى :

– ترقية اقتصاد بديل للمحروقات وتعزيز دور السياحة كمحرك للنمو الاقتصادي من خلال بناء اقتصاد منتج بديل لاقتصاد المحروقات وتنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطني والمساهمة في تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية في النمو.

– توسيع الآثار المترتبة عن السياسة السياحية على باقي القطاعات ويشمل الانسجام مع الإستراتيجية التنموية لباقي القطاعات والرفع من درجة التكامل بين كافة السياسات والنظر إلى السياحة في إطار مقاربة شاملة لبرنامج التنويع الاقتصادي والتوفيق بين ترقية السياحة والبيئة وهو ما يفسر ميلاد مخطط شامل وأوسع (التهيئة الإقليمية).

– تأمين التراث التاريخي والثقافي والديني باعتبار أن هذا التراث يمثل عصب حياة القطاع السياحي وضمان جاذبية الجزائر كوجهة سياحية.

– تثمين صورة الجزائر و جعلها مقصدا سياحيا بامتياز . وفيما يأتي الترجمة الرقمية للأهداف قصيرة المدى للبرنامج التوجيهي للتهيئة السياحية.

الجدول (01): الترجمة الرقمية للأهداف المحددة للتنمية السياحية في الجزائر على المدى المتوسط

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7	2.5
عدد الأسر	84869 تتطلب التهيئة	75000 عالية الجودة
مساهمة السياحة في الناتج المحلي	1.7	3
الإيرادات بالمليون دولار أمريكي		1500إلى 2000
مناصب العمل	200000	400000
التكوين	51200	91600

حليمي حكيمة. (2016)، "السياحة بديل تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الوادي، الجزائر، ص 413 (بتصرف).

لإرساء معالم الاقتصاد الأخضر والمراة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة في المجال السياحي و ذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي والبيني على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة كما يلي :

• **الجانب الاجتماعي:** يساهم المخطط على التنشئة الاجتماعية والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وتثمين التراث الثقافي والديني اعتبارها عناصر جذب هامة.

• **الجانب البيني:** من خلال التوفيق بين الترقية السياحية والبينية وذلك بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل هيكل التنمية السياحية ، والمساهمة في تحقيق التنمية السياحية الخضراء التي تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية والثقافية في نطاق حمايتها والحفاظ عليها فهي تعمل على حماية السياح من مخاطر التلوث

والانبعاث الحراري والغازي من أجل تقديم خدمات سياحية متكاملة وخاصة وأن السائح يتميز ببعض الخصائص منها وجود الرغبة في التعرف على الأماكن الطبيعية والحضارية ومحاولة منه في اكتشاف المواقع الأثرية التي تزخر بها مختلف مناطق المعمورة وكون السياحة البيئية ترتكز على قاعدة التوازن البيئي يعطيها بعدا جديدا بالإضافة إلى هدفها الأسمى توفير الراحة للسائح بصفة خاصية .

• **الجانب الاقتصادي**: أملا في تنويع إيرادات ومحاصيل الحكومة الجزائرية لمواجهة للأزمة الاقتصادية الراهنة، يهدف المخطط التوجيهي إلى تحقيق جملة من الأهداف النقدية للمرحلة الأولى (2008–2015) للمخطط المتلخصة فيما يلي: من أجل تنفيذ خطة الأعمال والوصول إلى الأهداف المادية للمخطط التوجيهي، تحتاج الجزائر إلى ميزانية معتبرة بحيث قدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري لإنجاز المشاريع السياحية بين (2005–2015) ب 2.5 مليار دولار على مدى سبع سنوات أي ما يعادل 350 مليون دولار سنويا، كما عملت الحكومة من خلال وضع الإستراتيجية اللازمة التسويق المنتج السياحي وتبيان الاستثمارات الواجب القيام بها على المدى المتوسط 2015 والبعيد 2025 والذي تم تمديده إلى غاية2030.

الجدول (02): تطور إيرادات السياحة في الفترة ما بين (2006–2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات السياحية	215.2	219	324.5	266.4	361.3	376.5	390.9	398.61	345.7 353.2	4 3

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، رقم 46،نشرة 2016

على ضوء معطيات الجدول نلاحظ أن محاصيل الدولة الجزائرية من قطاع السياحة قد تحسنت منذ إطلاق المخطط الوطني للتهيئة السياحية سنة 2008 غير أن نسب التطور فهي ضئيلة جدا فقد قدرت بحوالي 1% إلى غاية سنة 2013 وسرعان ما تعرف انخفاضا خلال سنتي 2014 و 2015 ، وهي

نسب محتشمة مقارنة بالمجهودات المبذولة وحجم النفقات التي صرفت في إطار تنفيذ الأهداف المادية للمخطط.كما يساهم المخطط الوطني للتهيئة السياحية في إحداث تحسين على التوازنات الكلية للاقتصاد أهمها:

– **مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:** وفقا لمعطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية بنسبة تتراوح بين 1 % إلى 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك طيلة الفترة الممتدة من عام 1999 إلى غاية 2007، أين تم إطلاق المخطط الوطني للتهيئة السياحية أين تحسنت نسبة المساهمة في الناتج المحلي لتصبح تقارب 2% وإلى 2.4% كأقصى نسبة مسجلة إلى غاية 2012، وهي نسب متدنية جدا مقارنة بحجم المشاريع المستثمرة في القطاع ناهيك عن الثروات الطبيعية والمؤهلات السياحية التي تمتلكها الجزائر.

– **مساهمة السياحة في توفير فرص العمل:** بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة 420000 عامل سنة 2012 وهي لا تمثل سوى 4.1% من إجمالي العمالة في الوطن وفي ذات السنة.

– **مساهمتها في ميزان المدفوعات:** تشكل السباحة مخرجا مهما لتبعية النفط في الجزائر نظرا لما تمثله عوائدها كنسبة من الصادرات الإجمالية التي لم تصل 1% طيلة الفترة (2005–2013). وتعكس هذه النسبة الوضع المتدني لقطاع السياحة وأنه مازال بعيدا عنا تصبو إليه الدولة الجزائرية على أن يصبح قطاعا أساسيا في قطاع الخدمات بصفة خاصة ولعجلة التنمية المستدامة بصفة عامة.

4. برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية آفاق 2030

تمثل الطاقات المتجددة من المجالات الخصبة للاقتصاد الأخضر كونها تستمد من الموارد الطبيعية المتجددة وغير الناضبة مثل الرياح، المياه، الشمس.... وتتميز في كونها طاقات نظيفة ومستدامة وصديقة للبيئة ولا ينتج عنها مخلفات كثاني أكسيد الكربون أو غازات ضارة مسببة للاحتباس الحراري ورصيدها غير قابل للنفاذ فهو متجدد ومستمر بصفة دائمة فضلا عن مساهمته في توفير مناصب شغل في مجالات الصناعة ذات النمو المستدام .

الظروف" xxxlفي هذا الصدد، أطلقت الحكومة الجزائرية برنامجا استثماريا تهدف من وراءه الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة وهو برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية في فيفري

2011. وبعد برنامجا طموحا لتفعيل ديناميكية الطاقة الخضراء تقوم على استراتيجة تتمحور حول الطاقات التي لا تنضب لأجل تنويع مصادر الطاقة وهكذا تدخل الجزائر عهدا جديدا من الطاقة المستدامة. عرف البرنامج تحسينات سنة 2016 حيث أصبح برنامج الطاقات المتجددة المحين إلى وضع طاقة متجددة منذ البداية بقدرة 22.000 ميغاواط لآفاق 2030 بالنسبة للسوق الوطني مع التمسك بخيار التصدير كهدف استراتيجي إذا سمحت وتهدف الحكومة الجزائرية عبر برنامجها للطاقات المتجددة أن تتموضع كفاعل مصمم في إنتاج الطاقة من الوسائل الشمسية ومن الرياح مع إدماج الكتلة الحيوية والتوليد المشترك والحرارة الجوفية. حيث يشتمل البرنامج إلى غاية 2020 إنجاز حوالي (6) محطة شمسية كهروضوئية، شمسية حرارية، طاقة الرياح،ومحطات مختلطة، هذه الفروع الطاقوية ستكون المحرك لتنمية اقتصادية واجتماعية و ايكولوجية مستدامة من شأنها دفع نموذج جديد للاقتصاد الأخضر حيث أن القدرات الوطنية من الطاقات المتجددة تتشكل أساسا من الطاقة الشمسية. فإن الجزائر تعتبر هذه الطاقة كفرصة ودافع الإقامة صناعات خالقة للثروة وللشغل. كما يشكل إدماج الطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي الجزائري رهانا أساسيا قصد الحفاظ على الموارد النفطية والتنويع الطاقوي من جهة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، وسيتم إنتاج الطاقة المتجددة من خلال هذا البرنامج وفق الرزنامة الموضحة في الجدول الآتي:

المصدر الطاقوي	المرحلة الأولى (2015-2020)	المرحلة الثانية (2021-2030)	المجموع
الخلايا الشمسية	3000	10575	13575
الرياح	1010	4000	5010
الحرارة الشمسية		2000	2000
التوليد المشترك	190	250	440
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

الجدول (03):مصادر الطاقة المتجددة المخططة في الجزائر ضمن آفاق 2030

الوحدة: ميغاواط

المصدر: وزارة الطاقة.(2016)، برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، ص.(19)

بما أن المورد البشري هو الضامن الوحيد في نجاح هذا البرنامج الأخضر تسير الحكومة على إنشاء مراكز البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة لضمان تأطير نوعي للموارد البشرية ضمن طموحات البرنامج ومن بين هذه المراكز:

مركز تنمية الطاقة المتجددة CRER :

تابع لوزارة التعليم العالي، مكلف بإعداد وتطبيق برامج البحث والتنمية العلمية والتكنولوجية للمنظومات الطاقوية المستعملة في استغلال الطاقة الشمسية، الطاقة الجيوحرارية، طاقة الرياح والكتلة الحيوية.
-مركز البحث في تكنولوجيات أنصاف الناقلات في الطاقة CRTSE: هذا المركز عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي تحت وزارة التعليم العالي مهمته ترقية تكنولوجية الأجهزة نصف الناقلة للتحويل الطاقوي. مركز البحث والتنمية للكهرباء والغاز CREDEG: تابع لشركة سونلغاز .
-وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم تتمثل مهمتها في إجراء أعمال البحث العلمي والإبداع التكنولوجي بالإضافة إلى التقييم والتكوين لما بعد التدرج في ميادين العلوم وتكنولوجيات المواد والأجهزة في ميادين عدة منها الكهروضوئية وتخزين الطاقة 007 . المعهد الجزائري للطاقة المتجددة IAER: دورة الأساسي

ضمان تكوين كفاءات بشرية متخصصة في تطوير المتجددة في الجزائر بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدولة إطار قانوني مشجع لترقية الاستثمار الأخضر في فروع الطاقات المتجددة و المساهمة في دفع حركة الاقتصاد الأخضر ، من خلال سنها وتقنينها لجلملة من القواعد القانونية المحفزة أهمها: القانون رقم 09-04) الصادر في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ناهيك عن الامتيازات المالية والجبائية والجمركية بالنسبة للعمليات والمشاريع التي تساهم في تحسين النجاعة الطاقوية وتدعيمها بشكل مباشر أو غير مباشر .

خلاصة الفصل :

يمثل الاقتصاد الأخضر ذلك النشاط الذي يتوافق مع البيئة، فأصبح بذلك مطلبا أساسيا وحتميا وهذا من أجل الحد من التدهور البيني أو التخفيف من حدته. ومما لاشك فيه أن موضوع تمويل الاقتصاد الأخضر والمشاريع البينية أصبح يمثل أحد أهم القضايا التي تشغل اهتمام الحكومات والهيئات المعنية بحماية البيئة لاسيما بعدما أضافت المؤسسات المالية الدولية شرطا جديدا للمشاريع من أجل تمويلها والمتمثل في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات النظيفة وإنتاجها لمنتجات صديقة للبيئة.

من خلال هذا الفصل يتبين لنا أن الجزائر قد اهتمت بهذا النوع من التمويل معتمدة في ذلك على مصادر تمويل مختلفة من بينها الضرائب والرسوم البيئية، صناديق التمويل بالإضافة إلى مصادر التمويل الدولي.

الفصل الثالث :

تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية

للاستثمارات الخضراء

المبحث الأول: تقديم حول البنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد البنك الفلاحة و التنمية الريفية [1]

من احد البنوك التجارية التي تساهم في تنمية المشاريع الاقتصادية ،و تسهيل المعاملات المتمثلة في عملية الإقراض و الاقتراض ،والإيداع الودائع ...الخ

المطلب الأول :نشأة البنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم 82/166 بتاريخ 12/13/1982 فهو خصص في تمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة وهو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية ولاستقلال المالي،ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على واقع إصلاحات المنظومة البنكية والبنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن بالفعل، ونظرا للأهمية التي يتصف بها البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة ، وبما أن البنك يخضع كغيره من البنوك من القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض. لقد أخد البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكلائه صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة إعادة الهيكل للمؤسسات تسهيلا لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية على مستوى الوطن وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي.

المطلب الثاني : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة وطنية ذات نظام بنكي تجاري، من خلال القرار 88/105 الصادر في 13/03/1982، المعدل والمكمل لتحديد الأنظمة قيد الإخراج القانون 88/01 الصادر في 12/01/1988، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية والاقتصادية، كذلك القرار 88/010 الصادر في 16/03/1988 الذي يحدد طرق الاستعمال، قد اصدر عن تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم، هذا التحول المحقق عن طريق عقد معتمد ومصادق عليه يوم 19/01/1989، كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمؤسسة اشتراكية، أما الآن فصار مؤسسة عمومية اقتصادية، منظمة كشركة تجارية ذات أسهم وهذا تم تحت تأسيس شخص معنوي جديد، يقدر رأسمال

[1] وثائق ممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت

اجتماعي قدره ()()(). 33,000,000 دج، هذه المؤسسة المالية تشغل مكانة هامة داخل النظام البنكي الجزائري وهي منتشرة على القطر الجزائري . بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتوي على:

- 354وكالة.

-33 فرع.

-05 وكالات مركزية.

المطلب الثالث: التنظيم الداخلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين تموشنت

يأتي هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل هرمي يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من الزبائن ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم فروع << مديرية جهوية >> التي تتولى تنظيم الوكالة التي تقع في منطقة عملها وهي غالبا ما تكون ولائية ويشرف على البنك في قمة الهرم الرئيس المدير العام DGP ويكون عمل الوكالات والفروع محدودة بالنسبة لقدرات منح القروض وذلك في القروض التي تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة كما يكون لها القرار في منح القروض التي تكون قيمتها أقل من القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة.

1) الهيكل التنظيمي وتقسيم المهام لوكالة عين تموشنت:

يتكون بنك BADR من المصالح التالية:

- **المديرية :**

-**المدير:** تتمثل مهمته في التوجيه والمراقبة والتنسيق بين مختلف الفروع في البنك والحرص على تنفيذ الخطة

لتحقيق الأهداف المسطرة.

-**خلية التكوين:** وظيفة التكوين مزيحة في خلية ومرتبة مدير الفرع ومهمتها

- تحسين كفاءات المستخدمين والرفع من معارفهم وتحديد الاحتياجات توازنا مع التغيرات الطارئة في

السوق.

- تقديم مختلف التوجيهات والتوضيحات الضرورية في مجال التكوين

- تسجيل المستخدمين في ملتقيات المنظمة من قبل المديرية العامة.

- **خلية الإعلام الآلي:** وظيفة الإعلام الآلي مدمجة في خلية ومرتبطة بمدير الفرع مهمتها:

- مساندة الوكالات من الناحية القانونية.

- احرص والمحافظة على فوائد المؤسسة في الملفات التي بها خلاف.

- مراقبة صحة عقود الضمانات.

- **السكرتارية (أمانة المديرية):** تقوم الأخيرة على تنظيم وظائف المسؤول.

نيابة مديرية الأعمال الإدارية والمحاسبية :

1) نائب المدير: ينوب المدير في أعمال التنشيط والتنسيق ومراقبة المصالح والوكالات، ولنيابة المدير ثلاث

مصالح هي مصلحة المستخدمين: مهمتها

- تسيير ملفات العمال بالنسبة للفروع.

- القيام بقرارات التعيين، التأديب.

- تحديد العناصر الثابتة.

مصلحة الأعمال العامة: مهمتها

- تسيير وسائل المؤسسة تسييرا عقلانيا حسنا.

- المحافظة على الأرشيف.

- المحافظة على نظافة الفرع.

مصلحة المحاسبة: مهمتها

- انجاز ومتابعة ميزانية الفرع.

- السهر على تطبيق نظام المحاسبة البنكية.

- السهر على حسابات الزبائن.

- تحقيق عمليات الإقفال السنوية.

- نيابة مدير التعهدات والاستغلال:

1) **نائب المدير:** مهمته التنشيط ومراقبة عمل الوكالات ويأخذ القرارات من الاقتراحات المقدمة من طرف مدراء الوكالات إضافة إلى تسيير المخاطر ولنيابة المدير مصلحتين هما:

مصلحة التعهدات: مهمتها

- دراسة ملفات الاعتمادات في القطاع العمومي الخاص، القطاع الفلاحي.

- متابعة الاعتمادات المستوحاة.

- مصلحة الاستغلال: مهمتها

- تنشيط نشاطات الوكالات في ميدان الموارد.

- مراقبة تحقيق الأهداف المسطرة من طرف مديرية الفرع والمديرية العام .

- نيابة مدير المراقبة والمنازعات:

1- **نائب المدير** : يهتم بكل الإجراءات القانونية التي تمس نشاطات المؤسسة (صحة الضمانات)، تغطية الذمم

المشكوك فيها، تقديم النصائح والإرشادات القانونية وتشمل مصلحة واحدة

- **مصلحة المراقبة:** مهمتها

- مراقبة أعمال الوكالات فيما يخص فتح الحسابات الخاصة بالزبائن. - تقديم الإرشادات الضرورية للمستخدمين

- تصحيح الأخطاء الملحوظة في المال المحاسبي.

ومنه فالعلاقة التي تربط بين مصالح الفرد في علاقة تكاملية ويوجد مدير الفرع يقوم بتنظيم وتوجيه أعمال المصالح

ونيابات المديرية الثلاث في

- تعقب المدير في تسيير المؤسسة

- تكوين لجنة لدراسة ملفات الاعتمادات.

- توجيه وتنسيق أعمال المصالح التابعة لها

- العمال الذين لا يقومون بالأعمال والعمليات البنكية وهم السائقين وحراس الليل وعمال النظافة.

الشكل رقم (3) : الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة عين تموشنت

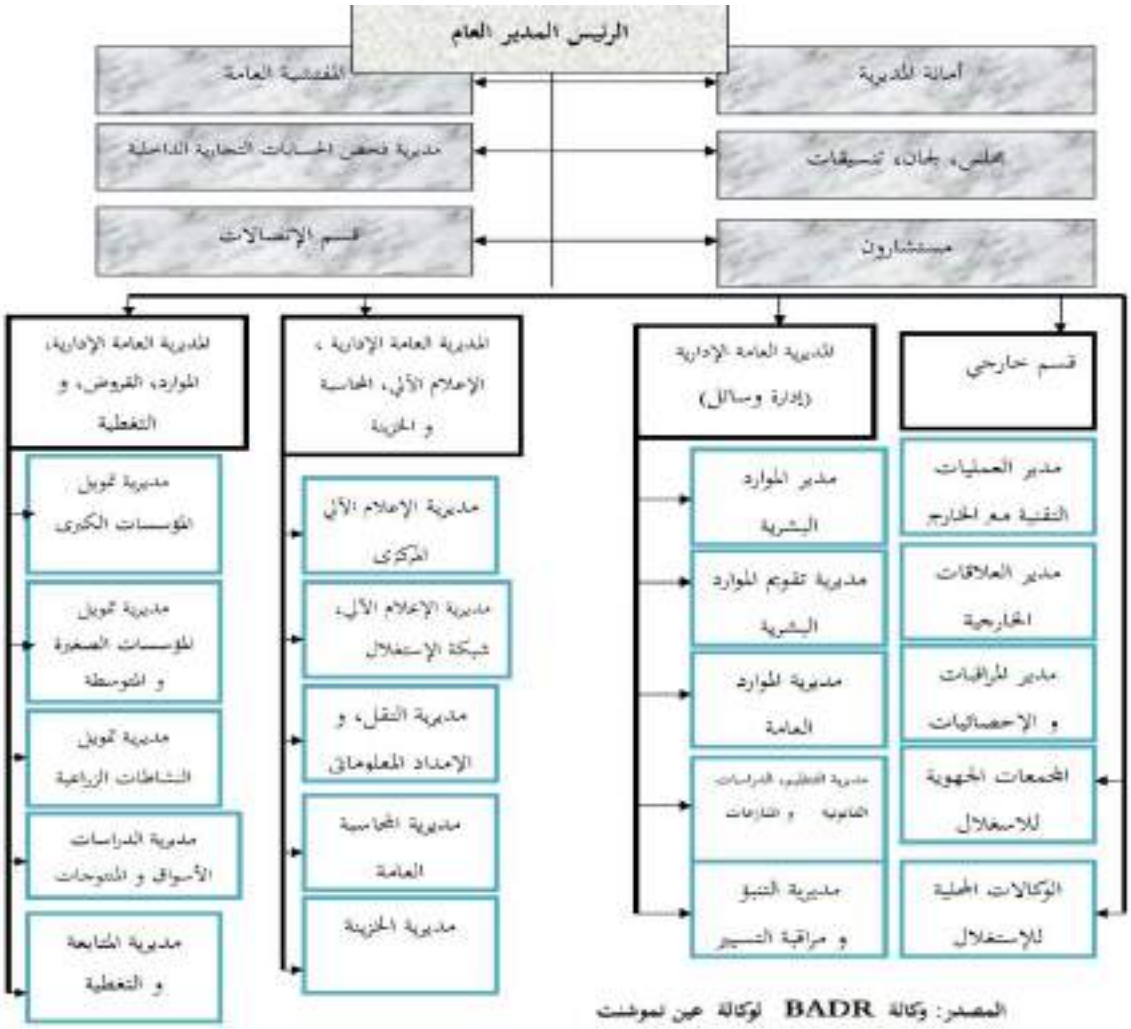

المصدر: وكالة BADR لوكالة عين تموشنت

المبحث الثاني :آليات تمويل الاستثمار الأخضر في الجزائر دراسة حالة [1]

يستطيع القطاع المالي أن يلعب دورا حاسما في بناء اقتصاد مستقر ومزدهر في ظل تطبيق مبدأ المسؤولية والمساءلة. وهذا يتطلب إعادة توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية، التي توازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، من أجل تحسين رفاهية الإنسان، والحد من أثر التحديات العالمية، مثل ظاهرة التغير المناخي، وغياب التنوع البيولوجي، وعدم المساواة، وما إلى ذلك.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت

المطلب الأول : أهم النشاطات الممولة من طرف البنك في مجال الاستثمار الأخضر

حظيت البنوك منذ فترة طويلة بأهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، وتزداد أهميتها مع مرور الوقت ومع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

الفرع الأول : القروض الاستثمارية في إطار التدابير لتمويل الاستثمار الاخضر :

في إطار التدابير و التحفيزات الاستثمارية المقدمة من طرف الدولة بإنشاء هيئات عمومية مجسدة في كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « ANSEJ والصندوق الوطني للتامين عن البطالة «CNAC والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر« ANGEM »

نذكر أهم النشاطات الممولة من طرف البنك في مجال الاستثمار الأخضر كالتالي :

- أشغال تحضير تهيئة وحماية الأراضي والغابات.
- تطوير السقي الفلاحي
- إنشاء ، تجهيز وعصرنة المستثمرات الفلاحية تربية الدواجن والبيوت البلاستيكية
- إنجاز المنشآت الخاصة بتخزين تحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية.
- الإنتاج الحرفي.
- نقل المبردات والبضائع.
- التمويل بمعدات المطاعم والمخابز ،صناعة الحلويات،صناعة المواد الغذائية .....الخ.
- التمويل بمعدات تعليب المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية.
- تمويل تربية الأسماك والصيد.
- صناعة المشروبات بكل أنواعها.
- صناعة التبغ.

الفرع الثاني :أنواع القروض مع تحديد مبالغها

1-**قروض استثمارية** :و التي تكمن في :

بالنسبة للقروض الاستثمارية في إطار تدابير الدعم ANSEJ و CNAC و قامت الدولة بتمديد المدة إلى 08 سنوات وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية من 05%إلى 01 % بالنسبة للمشاريع الاستثمارية خضراء التي قيمتها لا تتجاوز 000000 5 دج أما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الخضراء التي قيمتها ما بين 001 000 5 دج إلى 000 000 10 دج فنسبة المساهم الشخصية هي فقط وكذا الاستفادة من عدة امتيازات من أهمها الإعفاء الضريبي فيما يخص العتاد الممول أما بالنسبة لفروض ANGEM فقد قامت الدولة أيضا بتمديد المدة الى 8 سنوات وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية من05% إلى 01% بالنسبة للمشاريع الاستثمارية خضراء التي قيمتها ما بين 100000 دج إلى 1000000 دج مع الاستفادة من الإعفاء الضريبي على العتاد الممول. ه تدعيم سعر الفائدة: تدعم الخزينة العمومية الفائدة المحسوبة على هذه القروض بنسبة 75% إلى (ملحق رقم 01).

-**قرض التحدي** : قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء استثمارات خضراء الفلاحية الجديدة و تربية المواشي يمنح للمشاريع مصادق عليه من طرف الهيئات التابعة لوزارة فلاحة على شكل:

-1مليون دج للهكتار الواحد بالنسبة للمستثمرات الفلاحية الجديدة ،والتي لا تتعدى عشر هكتارات مع مساهمة نقدية العينية من طرف المستثمر تقدر ب 10 % ،و مئة مليون دج للمستثمرين الذي تتجاوز مساحة الأراضي المزاد استغلالها من طرفهم ،أكثر من عشر هكتارات مع مساهمة نقدية أو عينية من طرف المستثمر تقدر ب 20 % .

-**تدعيم سعر الفائدة** : يختلف دعم الخزينة العمومية الفائدة المحسوبة على هذا القرض من نسبة الفائدة لثلاث سنوات الأولى ،إلى نسبة الفائدة السنة الرابعة و الخامسة ،و ابتداء من السنة الثامنة يتحمل المفترض نسبة الفائدة الجاري بها العمل . (الملحق رقم 02).

2- **القروض الموسمية** : و التي تتمثل فيما يلي : قرض الرفيق :

قرض الرفيق : من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها في تمويل الاستثمار الأخضر و القطاع الفلاحي ،و يعتبر القرض الرفيق موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي

خلال السنة ، وتتحمل الخزينة العمومية أعباء الفوائد هذا القرض كاملة في حالة ما إذا لم يلتزم المستفيد منه بتسديد في أجاله (الملحق رقم 03).

-**قرض الاتحادي (الفدرالي)**: هو عبارة عن قرض موسمي ينمي و يمول الاستثمار الأخضر ، تمتد أجاله من 06 أشهر الى 24 شهر بنسبة فائدة مدعمة 100% من طرف الدولة ،يوجه نحو المؤسسات الاقتصادية و المجمعات الفلاحية بمختلف التوجهات الفلاحية و الشبه فلاحية يوجه القرض الاتحادي نحو المحوليين للمواد الأساسية الفلاحية ، أصحاب التجهيزات الفلاحية ، المولين للاحتياجات الموسمية للفلاحين المتعاملين مع هذه المؤسسة (ملحق رقم 04.)

3 – القرض البناء الريفي (السكن الريفي) :جاء هذا القرض في إطار تطوير الاستثمار الأخضر من خلال البناء مسكن ريفي و استغلاله في مجالات فلاحية ،توسيع مسكن ريفي ،ترسيم او تجديد مسكن ريفي " ،و هذا القرض لا يتجاوز مبلغه 100000000 دج و قد يصل 300000000 دج في حالة تقديم عقد ملكيةو يرتكز مبلغ الفرض على قدرة المديونية الشهرية لطالب القرض بحيث لا يتجاوز تسديده الشهري 33 % من راتبه ، و المدة القصوى لتسديد هذا القرض هي 15 سنة و السن لا يتجاوز 65 سنة . (ملحق 05) 4- **القرض الاعتماد الايجاري (خاص بالعتاد الفلاحي)**:هو عملية مالية و تجارية تنشئ علاقة بين البنك و المتعاملين الاقتصاديين ممثلة في عقد تأجير عتاد متعلق مباشر بتمويل مشاريع الاستثمارية خضراء ،و تتمثل نوعية التمويل فيه ('تمويل ثنائي " : بين الزبون و دعم الدولة .)،

(تمويل ثلاثي : بين البنك ،الزبون و دعم الدولة) ،و مدة هذا القرض تتراوح بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات و مدة التأجيل 06 أشهر (الملحق 06).

المطلب الثاني : آليات تسيير لمنح القروض المصرفية بنك البدر عين تموشنت

القروض المصرفية الذي يعبر عن الاقتراض بهدف الاستثمار، وهي عبارة عن إستراتيجية ذات مخاطر عالية جدا، لذا غالبًا ما يلجأ لها المستثمرون أصحاب الخبرة، وهو إستراتيجية متوسطة أو طويلة المدى تستغرق على الأقل من خمس إلى عشر سنوات.

الفرع الأول: شروط البنك لمنح القروض وكيفية دراسة الطلب

1. شرط البنك لمنح القروض.

لكي يقوم البنك بتقديم قرض فإنه يفرض شروطا لابد للمفترض أن تتوفر فيه ومن أهمها:

– أن يكون زبون لدى البنك لمدة لا تقل عن سنة كاملة بواسطة حساب جاري .

– يجب أن تكون له تحركات مالية مهمة في البنك.

– معرفة حالة الزبون الشخصية , أي سمعته, ومكانته في محيطه العملي ومدى جدية قدرته ورغبته في تسديد

2. كيفية دراسة طلب الفرض:

بعد الحصول على الوثائق المطلوبة، تبدأ الهيئة الخاصة بدراسة طلب القرض وتتبع الخطوات التالية:

– معلومات عن المؤسسة:تقدم فيها نوع المؤسسة, تاريخ تأسيسها, رأس مالها، كيفية تقسيم الحصص على الشركاء فيها, مقر المؤسسة من هو مسيرها .....الخ

– الأهداف التي تسعى لتحقيقها: على سبيل المثال نوع النشاط الذي تقوم به المؤسسة ، نوعية المنتوج الذي تنتجه.

–إمكانيات هذه المؤسسة:مثل القيام بجرد ما تملكه من وسائل سواء كانت بشرية، أو البنايات والأراضي أو وسائل النقل.

–الميزانيات الملحقة:في غالب الأحيان يقوم محاسب الشركة التي تطلب القرض بإعطاء معلومات إضافية تساعد المحلل على معرفة المؤسسة جيدا.

– الهيكل المالي لهذه المؤسسة لإعطاء الهيكل المالي للمؤسسة يقوم المحلل بتحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية, وعلى هذا الأساس يقوم بالتحليل تحت تحليل ثابت وآخر ديناميكي.

– التحليل على حسب نشاط المؤسسة ويجب أن يتطرق المحلل إلى رقم الأعمال الخاص بالمؤسسة سواء زيادة أو نقصان مقارنة بنتائج السنوات الماضية.

– الزبائن: نوعية الزبائن التي تتعامل معهم المؤسسة، هل يقومون بتسديد ديونهم ؟ كيف يتم التسديد فوري أو لأجل؟

– لموردون: كيف يتطلب الموردون تسديد الديون دفع فوري أو لأجل ؟

– مقارنة النتائج مع السنوات الماضية .

– الاحتياجات بعد دراسة طلب القرض وسبب احتياج الطالب للقرض المطلوب، والأخذ بعين الاعتبار أقدميته العلاقة بهذا الزبون ، وتطور نشاطه وجديته، فإن البنك يقترح إعطائه نوع القرض الذي هو بحاجة إليه ، وفي هذه الحالة إما أن يكون قبول القرض المطلوب أو لا وهذا حسب الضمانات التي طلبها البنك من المؤسسة.

الفرع الثاني : الإجراءات المنتهجة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمنح القروض للمشاريع المعتمدة

❖ ملف القرض وإجراءات منحه

1–طلب خطي يذكر فيه مبلغ القرض، نوعه، مدته, والضمانات المقدمة

2– الوثائق الإدارية:شهادة ميلاد, بطاقة الإقامة, نسخة من بطاقة التعريف الوطنية. نسخة من بطاقة الحرفي أو السجل التجاري، عقد الملكية او الإيجار للمحل لمزاولة النشاط.

3–الوثائق الجبائية وشبه الجبائية: التصريح الجبائي, الوضعية الجبائية اتجاه CNAS CASNOS نسخة من مستخرج الضرائب.

4– الوثائق المالية والمحاسبية : فاتورة شكلية بمبلغxxxxxx دج ،الميزانية لثلاث سنوات الأخيرة.

❖ تقديم طلب القرض :

يتقرب المستفيد من الهيئة المعنية مصحوب بالوثائق المطلوبة أعلاه وبعد فتحه للحساب البنكي لأنه

يعتبر أول علاقة بين الزبون والبنك حيث يخضع الملف إلى الخطوات التالية :

1-المراقبة الإدارية: وتتم على مستوى المكلف بالزبائن فيراقب الملف مراقبة أولية تسمح له بمعاينة الوثائق الإدارية المقدمة من حيث صلاحيتها ومطابقتها لما هو مطلوب

2- المراقبة التقنية : وفيها يتم دراسة الملف تقنيا أمي من حيث قابلية الزبون محاسبيا وماليا للحصول على القرض فتدرس حاجيات الزبون من خلال فواتيره المقدمة ومقارنتها بالدراسة الاقتصادية والمالية كما يتم التعرف على قدرة الزبون على الوفاء التسديد من خلال قراءة بيانات ميزانيته للسنوات الثلاث الماضية ومن خلال تصفيته لجميع المستحقات تجاه CASNOS et CNAS et CACOPATH et Impot

3- ملء الوثائق البنكية الخاصة بالفرض المطلوب لان كل قرض له وثائقه البنكية التي يجب ان يعرف فيها طالب القرض من جهة وخصائص القرض المطلوب من جهة أخرى وهي :

4- وصل التسليم.

5- طلب القرض.

6- ST219 الخاصة بالدراسة المالية الاقتصادية للملف.

7- بعد ذلك يرسل الملف إلى مصلحة الفروض لإجراء الدراسة العالية التحليلية المعمقة والتي في الأخير تعرض نتائجها على لجنة القروض المكونة من المدير رئيسا ورؤساء المصالح المكلف بالزبائن الذي استقبل الملف والمكلف بمصلحة القروض.

8- يتخذ القرار بناء على التوصيات المقدمة من المكلف بالزبائن والمكلف بمصلحة القروض وأهداف البنك من خلال تمويل مثل هاته المشاريع الاستثمارية الخضراء .

9- وفي حالة الموافقة على منح القرض تقدم للزبون تسمى رسالة القبول (الملحق رقم07). وفي حالة عدم الموافقة تمنح له فيها أسباب الرفض.

10- في حالة الموافقة وبعد حصول الزبون على القبول يقوم الزبون بإحضار الضمانات الحاضرة المحددة من طرف البنك

يتم إرسال الضمانات المقدمة من طرف الزبون إلى المديرية الجهوية وبالضبط إلى المصلحة القانونية وهذا من اجل المصادقة على الضمانات الحاضرة(LA validation)

يرجع ملف الضمانات بعد المصادقة عليه إلى الوكالة ليتم استخراج الاتفاقية النهائية ويتم إمضائها من طرف الزبون ومدير الوكالة ،و تتكون مما يلي :

1-الضمانات التحفظية والاحترازية: شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الإجراء شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الإجراء شهادة ملكية أو مقرر استغلال الأرض الفلاحة بصفة رسمية من قبل التعاونية محضر زيادة ميدانية لمحل مزاولة النشاط محرر من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2 الضمانات الحقيقية الحاضرة :

إمضاء سندات الأمر الحاملة لقيمة القرض الممول للمشروع الاستثماري الأخضر ،ممضاة وموقعة من طرف المقترض وعليه طوابع جنائية بقيمة 20 دج للسند .

11.المتابعة الودية و تحقيق الضمانات :

تقوم بهذا الدور المدرية التي تم إنشائها مؤخرا وهي نياية المديرية المكلفة بمتابعة أخطار القروض المشروع الاستثماري ما قبل التحصيلات ، وتتمثل مهمتها في المتابعة التدقيقية للملفات التابعة لكافة الوكالات التابعة للمجمع الجهوي عن طريق متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض ومتابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقويمها وذلك حسب دراسة الخطر تمويل للمشروع الاستثماري الأخضر .

وتسعى إلى تقييم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة والمدة (الملحق رقم 08).

ولعل أهم دور تعنى به هو تحصيل الضمانات المتمثلة في التعهدات برهن والتامين من خلال تقديم اعتذارات و استدعاءات. (الملحق رقم 09) عن طريق محضر قضائي القيام بمعاينات ميدانية وزيارات مفاجئة للمؤسسات المصغرة للمشاريع الاستثمارية الخضراء ، الهدف منها الحد والتعرف على:

1- الخطر المتعلق بالمدين نفسه والذي يكون مرتبط بالحالة المالية الصناعية و التجارية للمنشاة الأهلية التقنية أو لسلوك مسيرها وهو ناجم عن سوء التسيير والتقدير من طرف رئيس المنشأة لهذه الأخطار الفلاحية و تجارية مالية كما يمكن أن تكون سبب عناصر غير متوقعة .

2- الخطر المتعلق بقطاع نشاط المستفيد غالبا ما ينجم هذا الخطر من تطور أسعار المواد الأولية أو من المنافسة الخارجية أو حتى من ظواهر اجتماعية ، ويسمى أيضا: خطر وظائفي أو مهني.

3-الخطر الناتج عن أزمة عامة : يؤثر هذا النوع من الأخطار تأثيرا سلبيا على اقتصاد الدولة.

12، المتابعة القضائية والتنفيذ على الضمانات: للحصول على التعويض على مستوى صندوق ضمان أخطار القروض بعد أن يصبح المقترض مدينا بالمستحق الأولى تبعا لجدول إهتلاك القروض، (الملحق رقم 10) ، يرسل البنك إلى ممثل صندوق ضمان أخطار القروض على المستوى المحلي وصل إشعار بحلول الدين لأول مستحقة ليقوم بعد ذلك ممثل الصندوق وممثل عن البنك بزيارة إلى مقر مزاولة استثماره الأخضر وتحرير محضر يتضمن الصعوبات والعراقيل التي يمر بها المقترض مثل اضطرابات جوية ،إتلاف لاستثماره ... الخ من أسباب ، وإذ أصبح المفترض مدينا بالمستحقة الثانية تبعا للجدول إهتلاك القرض (الملحق رقم 11) ،يرسل البنك إلى ممثل صندوق ضمان أخطار القرض على المستوى المحلي وصل إشعار بحلول الدين لثاني مستحقة ليقوم بعد ذلك ممثل الصندوق وممثل عن البنك بزيارة ثانية إلى مقر مزاولة النشاط وتحرير محضر يتضمن الصعوبات والعراقيل التي يمر بها المقترض ، إذ الم يقم المقترض بتسديد المستحقتين فان البنك سيقوم بتقديم طلب التعويض إلى الصندوق.

13. المتابعة القضائية للمقترضين لتحصيل القروض.

تتخذ هذه المتابعة عدة طرق حسب وجود الضمان من عدمه وحسب نوع الضمان المتضمن للملف وتقوم بذلك مصلحة التحصيلات بالمجمع الجهوي للاستغلال.

ا/ في حالة وجود ضمان ترفع دعوى قضائية ضد المدين أمام المحكمة القسم التجاري طبقا للإجراءات المنصوص عليها حسب قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ب/ استعمال سند الأمر الأداء.

ج/ التنفيذ على العقار المرهون بتطبيق المرسوم 06/132. (ملحق رقم 12)،

د/التنفيذ على المنقولات المحلات التجارية والسيارات المرهونة بتطبيق نص المادة 124 من قانون النقد و القرض. (ملحق رقم 13).

ه/حالة عدم تغطية كامل مبلغ القرض يقوم بحجز مال المدين لدى البنوك على مستوى الوطن ولدى البريد (ملحق رقم 12)

أولا : من الجانب الشكلي

حسن المعاملة مع المستثمرين وهذا لضمان تعاملهم مع هذا البنك دون اللجوء إلى البنوك الأخرى.

ثانيا : من الجانب الموضوعي

فيما يخص موضوعنا فإن هذا البنك يمول قطاع المشاريع الاستثمارية الخضراء،وخاصة قروض التدابير المساعدة عن طريق المؤسسات التالية (anse – angem – cnac) فهي تعد أكثر الفروض استعمالا في هذا البنك بعد قرض الرفيق.

الفرع الثالث: تقييم خدمات التمويل لدى البنك

– تقديم خدمات جيدة تحفيزية وتنويعه.

–سرعة العمليات التي يقوم بها البنك : حيث أن مدة دراسة الملف تستغرق قانونيا شهرين أما البنك فإنه من أجل تسريع العمليات للزبائن فهو يستغرق من أسبوع إلى أسبوعين فقط ، وذلك ما يؤكد أن البنك يبذل جهد كبير لتبسيط المهام والإجراءات والعمليات البنكية لزبائنه قصد كسبهم والحفاظ عليهم.

– الطلبات التي ترفض من قبل البنك تعد نسبتها ضئيلة جدا (من5 % إلى 10%)وسبب رفضها في الغالب وجود أخطاء من الجانب الشكلي فقط كعدم التطابق وثائق الملفات مثلا, مقارنة مع الطلبات المقبولة (90). وهذا دلالة على أن البنك يدعم هذه المشاريع الاستثمارية .

المطلب الثاني: تمويل الاستثمار الأخضر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين تموشنت

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين تموشنت إلى تسهيل عملية تمويل الاستثمار الأخضر في إطار التحفيزات الممنوحة من قبل الحكومة الجزائرية في هذا المجال وفيما يلي جدول يمثل بعض الاستثمارات الخضراء التي يدعمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت من خلال تمويله للاستثمار الأخضر سنة 2021.

جدول رقم 04 : يوضح الجدول أنواع التمويلات التي يدعمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت من خلال تمويله للاستثمار الأخضر.

ACTIVITE FINANCEE	NBRE DE DOSSIERS	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTULISE	MONTANT REMBOURSE	MONTANT IMPAYES
AVICULTURE (PONTE) + BATIMENT D'ÉLEVAGE POULET DE CHAIR	10	186027881	168566152	81033186	10328395
ARBORICULTURE	1	1627444	1627444		650977
CEREALICULTURE	NEANT	NEANT			
MATERIAEL AGRICOLE	104	283093230	227881828	116996658	82296055
ELEVAGE BOVIN	14	150602963	123919151	41881885	11910658
ELEVAGE OVINS	9	116431035	108451829	17412200	86458774
ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE (CHAMBRE FROIDE)	2	16642292	6298812		
MARAICHAGE (PLASTICULTURE)	4	19639000	19639000	18574757	425534
PLANTATION + IRRIGATION	15	84135757	49045423	24537907	3855295
AUTRES ACTIVITES :					
UNITE ALIMENT DE RETAIL	1	46656000	46656000	11664000	
HUILERIE	1	25830000	24358416	4102628	
TOTAL	161	930685603	776444056	316203223	195925690

المصدر : وثائق بنك الفلاحة و التنمية الريفية عين تموشنت

من خلال الجدول رقم 04 :نستخلص أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يسعى إلى تمويل الاستثمار الأخضر من خلال توسيع مجال النشطات التي يشملها حيث تتعد النشطات أهمها ما يلي:

1- **تربية الدواجن** : يسعى البنك إلى دعم و تمويل عدة مشاريع خاصة مشروع تربية الدواجن الذي يعتبر من أهما المشاريع في عصرنا الحالي من اجل تحقيق وفرة في الدجاج حيث بلغ عدد المشاريع الذي مولها البنك 10 مشاريع.

2 – تشجير الغابات: حيث بلغ عدد المشاريع التي مولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية مشروع 1باعتبارها تقنية تهدف إلى تثبيت التربة ومكافحة التصحر والانجراف، واستمرار السكان الأصليين في أراضيهم بتحسين بيئتهم، كما تهدف إلى توفير غذاء للحيوانات وتحسين المنظر العام للمناطق وخلق أماكن ترفيهية.

3- العتاد الفلاحي :حيث بلغ عدد المشاريع التي مولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية104 و هذا من اجل دعم الفلاحة و تشجيع الفلاحين من اجل العمل و تسهيل إنتاج المحصول وهذا لان المنطقة بها أراضي شاسعة للفلاحة.

4- **غرف التبريد:** حيث بلغ عدد المشاريع التي مولها بنك الفلاحة و التنمية مشروعين و هذا لنقص الإنتاج و المحصول بالقدر الممكن.

5- مزارع بلاستيكية: عمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية على تمويل هذه المشاريع ،و هذا راجع لأهميته المتمثلة في زيادة الإنتاج و الحفاظ على المياه و حماية النبات من تقلبات الطقس و زيادة نمو النبات . و قامت بتمويل 4 مشاريع.

6- السقي : يسعى البنك إلى دعم و تمويل المشاريع التي تهتم بالسقي حيث بلغ 15 مشروع باعتبارها تناسب الأراضي و تناسب جميع الأشجار و محاصيل الخضر و المحاصيل التي تزرع بالتباعد.

7- **صناعة الأعلاف** : فهي تعمل على تحقيق المنفعة من خلال زيادة مستويات عملية التنمية و إجراء تغير جذري على البنية الاقتصادية و لها القدرة على سد احتياجات الدولة نفسها دون اللجوء إلى الاستيراد من خارج أي التخفيف من كمية الاستيراد و زيادة التصدير إلا أنها مولت مشروع 1.

8- **المعصرة** :حيث بلغ عدد المشاريع التي مولها بنك الفلاحة و التنمية هو مشروع 1 و هذا لنقص الإنتاج و نقص محاصيل الزيتون.

المبحث الثالث :التقييم و الاستنتاجات

المطلب الأول: تقييم تمويل الاستثمار الأخضر

بعد تمويل الاستثمار الأخضر رافعة لتقدم التكنولوجي الذي يشكل عنصرا أساسيا لتحسين الأداء التنافسي لهذا الدولة تعتمد عليه لتحسين الزيادة الاستثمار .ومن خلال تقييم تمويل الاستثمار الأخضر عبر الدراسة الميدانية لبتك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت تم التوصل إلى ما يلي :

-أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يولي أهمية لتمويل الاستثمارات الخضراء و قد ساهم في تمويل العديد من المشاريع في الولاية ،و هو ما يقودنا الى قبول الفرضية الأولى للدراسة.

-أن طبيعة الإجراءات المتخذة من قبل البنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين تموشنت، هي إجراءات سهلة تسعى إلى جذب العملاء، إلا أن المشكل في بعض الأحيان يكون من طرف عملاء البنك بسبب عدم الوفاء بمستحقات الدفع.

- يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويله للمشاريع الاستثمارية الخضراء، وإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي.

- عزوف معظم المستثمرين إلى إقبال لمثل هاته المشاريع، تخوفا من مخاطرها.

- بعد الاستثمار الأخضر كمحور للتنمية كما أنه يساهم في تنويع الاقتصاد و إنشاء مناصب شغل، لقد باشرت الجزائر عددا من الإصلاحات و المبادرات بشكل خاص إلى تنويع الاستثمار الأخضر وتحسين مناخ الأعمال و تعزيز الأمن الغذائي، و حماية البيئة مع تطور الاستثمار الأخضر و النهوض بالمجالات الترابية ،كما أنه ظهر استجابة لازمات متعددة.

- تعتمد الجزائر على الاستهلاك الطاقوي يشكل شبه تام على المواد الاحفورية ، فيما تشغل الطاقات المتجددة (المائية الهوائية ،الشمسية ...الخ) بنسبة ضئيلة جدا، وهذا من شأنه إعاقة الاستثمار الأخضر .- تعمل الجزائر على التقدم في ما يتعلق بتحسين القدرة على تمويل الاستثمار الأخضر بوضع عدة

مخططات جديدة لتشجيع الاستثمار الأخضر، ولتحسين نمو اقتصادي، ضعف الكفاءات المهنية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تسمح بتقدير الدقيق والواضح للمخاطر المتعلقة بالاستثمار الأخضر.

المطلب الثاني : نتائج تمويل الاستثمار الأخضر من خلال الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم التوصل إلى النتائج التالية:

– عدم وجود المرافقة للاستثمارات الممنوحة من قبل البنك .

– قلة الترويج للاستثمار الأخضر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

– دراسة الملفات المتعلقة بالاستثمار الأخضر يتطلب وقت كبير مقارنة بالاستثمارات العادية الأخرى .

– يحتاج الاستثمار الأخضر في الجزائر إلى وضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة .

– يجب أشراك القطاع العام في عملية الانتقال نحو الاستثمار الأخضر بالجزائر.

– التركيز و الاهتمام بالتنمية الريفية و استصلاح الأراضي الزراعية بهدف تخفيف الفقر في الأرياف وهو ما يعتبر من الأهداف التي يسعى الاستثمار الأخضر إلى تحقيقها.

–إن الاستثمار الأخضر يعمل على إعادة تشكيل وتصحيح الأنشطة الاقتصادية ؛ حتى تكون أكثر ساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، بحيث يشكل الاقتصاد الأخضر طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال (تعظيم المنافع التجارية والتنافسية والنمو – حماية البيئة والصحة العامة).

–أن الاستثمار الأخضر يقي الإنسان من المخاطر البينية الناجمة من خلال الصناعات التي تسبب تلوث بيني.

–الاستثمار الأخضر استثمار صديق البيئة لما له من مميزات عدة، وأهمها العمل على جنب الاستثمارات الأجنبية.

– الاستثمار الأجنبي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول الأقل نموا فيجب الاعتماد عليه في تمويل الاستثمارات الخضراء .

خلاصة الفصل:

بعد البنك من أهم الآليات التي تدعم و تمول المشاريع سواء كانت صغرى أو كبرى من اجل إنشاء استثمارات التي ترجع بعائد وفير و مرضي، و الذي يقوم بالتنمية المحلية و الوطنية بغية تحقيق التنمية المستدامة ، و ذلك من خلال السياسة الافتراضية التي يتبعها و يعمل بها البنك الفلاحة و التنمية المحلية ،و الذي ينعكس عليها ايجابيا على النسب المحصلة من المشاريع المستثمرة ،كما هو موضح في تمويل مشروع الاستثمار الأخضر "مشروع النهضة" ،و يعتبر المشروع العصري الذي ساهم لحد الآن في تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي ،و يعتبر هذا الأخير عامل محفز للمستثمرين الآخرين لكي يبادر في مشاريع مماثلة له ،لان بدوره ينعش الاقتصاد الوطني ، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين تموشنت التي تعمل على تمويل الاستثمار الأخضر وتوفير ظروف ملائمة للمستثمر ،و هو ما يؤكد أن البنك يولي أهمية لتمويل الاستثمارات الخضراء في الولاية ،و هو ما يقودنا الى قبول الفرضية الأولى للدراسة. إلا أنها تجد صعوبات في كسب ثقة العملاء حيث يتجنب البنك تمويل بعض المشاريع التي تتميز بالمخاطر ،و هو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية للدراسة.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر الاستثمار الأخضر الاستثمار الذي يؤدي إلى تحقيق رفاهية الإنسان و العدالة الاجتماعية مع الحد أشكال كبير من المخاطر البيئية و ندرة الموارد الطبيعية .حيث يتطلب هذا النوع من استثمار محافظة على الموارد الطبيعية واهتمام بها و ترشيد استهلاكها، وقد يعيق هذا الاستثمار ويثبته تفضيل جانب الاقتصادي على جانب البيئي وكذا نسيب و عدم تخطيط محكم لسياسات التنموية، إذ يهدف الاستثمار الأخضر إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد وكذا خلق فرص عمل ودعم المساواة الاجتماعية.

يعد التحول نحو الاستثمار الأخضر أمرا ضروري بالنظر إلى مزايا بيئية ومالية التي يحققها حيث من خلال دراستنا للموضوع نجد أن هذه فرضية صحيحة حيث أن تحول نحو الاستثمار الأخضر يساعد على تصدي لتحديات التي تمس البيئة وكذا التنمية المستدامة.

يتم الاعتماد على القروض البنكية لتمويل الاقتصاد الأخضر، من بين الأساليب التي يتم الاعتماد عليها لتمويل الاقتصاد الأخضر الصيرفة الخضراء (البنوك الخضراء) التي تمثل اتجاها جديدا للصيرفة التي تسعى إلى توفير الدعم المالي للمشاريع البيئية التي تحد من انبعاث الكربون، ولكن هناك أساليب أخرى يتم الاعتماد عليها من بينها السندات الخضراء التي تمثل إحدى الأدوات المالية الحديثة نسبيا والتي تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، توجه خصيصا لمشروعات متصلة بالمناخ والبيئة وهذا ما يميزها عن السندات التقليدية، إضافة إلى الجباية البيئية والمتمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدولة والتي تهدف إلى تعويض الضرر الذي يتسبب فيه التلوث.

من خلال السياسة الافتراضية التي يتبعها و يعمل بها البنك الفلاحة و التنمية المحلية ،و الذي ينعكس عليها ايجابيا على النسب المحصلة من المشاريع المستثمرة ،كما هو موضح في تمويل مشروع الاستثمار الأخضر "مشروع النهضة" ،و يعتبر المشروع العصري الذي ساهم لحد الآن في تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي ،و يعتبر هذا الأخير عامل محفز للمستثمرين الآخرين لكي يبادر في مشاريع مماثلة له ،لان بدوره ينعش الاقتصاد الوطني ، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين تموشنت التي تعمل على تمويل الاستثمار الأخضر وتوفير ظروف ملائمة للمستثمر ،و هو ما يؤكد أن البنك يولي أهمية لتمويل الاستثمارات الخضراء في الولاية ،و هو ما يقودنا إلى قبول الفرضية الأولى للدراسة.

غير التخوف من المخاطر الناتجة عن تمويل بعض مشاريع استثمارية الخضراء، تعتبر هذه فرضية كذلك صائبة حيث أن هنالك مشاريع الخضراء يتم رفضها نظرا للمخاطر التي تحملها هاته المشاريع.بالتالي قبول الفرضية الثانية.كما نستخلص من خلال هذا البحث جملة من الاستنتاجات نلخصها فيما يلي:

– بالرغم من الجهود المستمرة من قبل المنظمات و الهيئات الدولية المتخصصة ببرامج البيئة لوقف هدر الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة وتشجيع الاستثمار الأخضر إلا أن الجزائر لاتزال متأخرة في هذا المجال .

– يساهم الاستثمار الأخضر في الحد من استنزاف الموارد الطبيعية ومشكلة التلوث بكل أنواعه وأشكاله والآثار التي يخلفها، الشيء الذي يساهم في المحافظة على حصة الأجيال القادمة.

– جهود الجزائر في تبني الاستثمار الأخضر قائمة إلا أنها لا تزال تشهد نوع من الضعف، ولا تعرف أي نوع من التنويع.

– يولد الاقتصاد الأخضر العديد من فرص العمل الخضراء في مجال الطاقة المتجددة، إدارة النفايات، النقل المستدام وغيرها من مجالات الاقتصاد الأخضر.

– يساهم الاقتصاد الأخضر في ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بالمقابل فهو يساهم أيضا في حماية البيئة من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، عكس الاقتصاد التقليدي الذي يهتم بحجم النشاط الاقتصادي دون مراعاة الجانب البيئي.

– أصبح موضوع التمويل البيئي يمثل أحد أهم القضايا التي تشغل اهتمام الحكومات والهيئات المعنية بحماية البيئة؛

– تتنوع آليات تمويل الاقتصاد الأخضر ولا يمكن تحديد الآلية الأنسب دون التطرق لوضعية البلد؛ تعد الجباية البيئية الأنسب للدول النامية مقارنة بالأساليب الأخرى كونها لا تتطلب سوقا ماليا متطورا ولا وعيا مصرفيا للمتعاملين؛

– بالرغم الجهود مبذولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تمويل الاستثمار الأخضر إلا

أنها لا تزال غير كافية آن الاستثمار الأخضر يعاني نقصا في تمويل من طرف المؤسسات الوطنية.

التوصيات:

– رفع مستوى الوعي البيئي والعمل على زيادة الوعي بأهمية حماية البيئة، من خلال إشراك الجهات الإعلامية والتربوية والجامعات، خاصة عند تقدم شركات الأجنبية لإقامة مشاريع استثمارية.

– دعوة الشركات إلى اهتمام بالاحتياجات البيئية في إطار الاستفادة من فرص الأعمال القائمة على البيئةو تحقيق ميزة التنافسية.

– ضرورة مساهمة منظمات الأعمال في محاربة التصحر والتلوث وتوسيع رقعة الخضراء وان يتضمن هيكل منظمات الأعمال لرعاية البيئية .

– تشجيع مبادرات البحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجي التي تشمل الاقتصاد الأخضر وتعزز البعد البيئي في البرامج التربوية وفي التعليم بمختلف أسلاكه خاصة فيما يخص الجامعات.

– إعطاء الأولوية للمشاريع الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتدوير النفايات المنزلية، وتشجيع المؤسسات التي تعتمد في نشاطها على الطاقات المتجددة.

–استخدام عائدات الضرائب والأدوات الجبائية على السوق في تشجيع الابتكار والاستثمار الأخضر.

–يجب تعزيز هذه المبادرات و ربطها في ما بينها بشكل أفضل في إطار الإستراتيجية وطنية لنهوض بالاستثمار الأخضر ،تشجيع تمويل أنماط مستدامة للإنتاج و الاستهلاك مع مساهمة خلق الثروات ومناصب الشغل لتحسين قدراتها في مجال الاستثمار الأخضر بهدف تحقيق التنمية المستدامة .

– تبني أسلوب معين لتمويل الاقتصاد الأخضر يجب أن يراعي مجال تقدم البلد، ولابد من السياسات الحكومية أن تخصص مداخيل الجباية البيئية للتخفيف من التغيرات المناخية.

أفاق الدراسة:

1 – متطلبات الانتقال نحو الاستثمار الأخضر دراسة مقارنة ما بين الجزائر والمغرب.

2– أهمية الجباية البيئية في ترشيد أنشطة المؤسسات الإنتاجية.

3– دور البنوك الجزائرية في تمويل الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- الحداد عوض، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس،الإسكندرية،1993،.

10- عثمان محمد غنيم وماجد أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها. دار الصفاء. عمان..2010

2 – محمد الطاهر ، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق ، مكتبة حسن العصرية بيروت ، .2013

3 – أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية والفقر. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2013 .

4 – جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج العلمي ،1426 .

5 – أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013 .

6 –هاشم مرزوق علي الشمري, حميد عبيد الزبيدي , إبراهيم كاطع على الجوراني , الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة, الطبعة الأولى, دار الأيتام للنشر و التوزيع, عمان, الأردن2006 .

7 – مقدمة فى النظرية والسياسة والتطبيق–تأليف مول لسكوتكاتو–ترجمة علا احمد إصلاح–مجموعة النيل العربية–.

8 – نوزاد عبد الرحمن الهيتي مقدمة في اقتصاديات البيئة عدرا المناهج للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ط 1، 2010.

9- خالد مصطفى قاسم ،إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة دار الجامعية الإسكندرية ،مصر ،.2007

2- المذكرات و الأطروحات الجامعية

1 – شيلي إلهام، دور إستراتيجية الجود الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخص إدارة أعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف ، .2014

10- بوليسة سعادة الجباية البينية في الجزائر (واقع وآفاق)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تسير المالية العامة، جامعة أبي بكر علماي تلمسان، 2014-.2015

11 – بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة، تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع السينية في الجزائر "دراسة حال مشروع الجزائر البيضاء بورقة المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، جامعة السندي مرباح ورقة نوفمبر .2012

12- مشري عبد اللطيف , آليات تمويل الاقتصاد الأخضر نحو التنمية المستدامة , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي , كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , تخصص نقدي و بنكي , جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ,\2019 .2018

13 – بو منقل زوليخة، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة دراسة حالة بلديات قسنطينة رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة منتوري ،2000 .

14 – مسعودي من ،دور حماية في الحد من التلوث البيئي دراسة حالة الجزائر ،.2013

2-أحمد بخوش، زرارة بطاش، "الطاقات المتجددة كبديل القطاع النفط" ، مذكرة ليسانس معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .2013

3 – محمد باهي، حماية البيئة من المنظور قانوني ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 03 ، الجزائر 2011 .

4 – علي ربوح ،الزراعة و دورها في الاقتصاد الوطني و علاقتها بالبيئة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر 03) الجزائر .2011

5 – سعيدي نبيهة التسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع و الفعالية المطلوبة ، دراسة حالة الجزائر العاصمة رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بومرداس الجزائر.

6 – محمد باهي حماية البيئة من منظور قانوني رسالة دكتوراه ، غير منشورة الجزائر العاصمة 03 الجزائر ،2011 .

7– عادل بولغيتي ، صراح أقاسم ،الاستثمار الاخضر في المشركات المعاص دراسة حالة الفلاحة و التنمية الريفية – ادرار –تقرير تربص لنيل شهادة الماستر ،.2016

8 – فاطمة الزهراء العبادي نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية الجزائر واقع الأفاق ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر الجزائر 2014 ،.

9 –موساوي يوغرطة، دور الحماية البيئية في ترقية البيئة وحمايتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص هيئات عمومية وحوكمة، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2015–2016.

3– المجلات العلمية و الدوريات

1 – عايدة راضي خنفر،الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر" مجلة أسيوط للدراسات البيئية– العدد التاسعو الثلاثون , جامعة أسيوط,مصر(يناير) 8024 .

10 – ابراهيمي البيئة من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي العشري ، 2001–2011 مجلة الباحث جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائر العدد 12 ،.2013

11 – عيادي فاطمة الزهراء ،دور الدولة في الدعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر مجلة العدد 11 ،2012 ،ص:161 .

12 – رنا نبيل سلمان، الصيرفة المستدامة أحد الأدوات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة التجارة العراقية الإلكترونية، العدد العاشر وزارة التجارة العراقية حزيران 2017،

13 – أسامة محمد و محمد سلام، قياس توجهات المصارف الحكومية المصرية نحو تطبيق أنشطة الصيرفة الخضراء، المجلة العلمية الدراسة التجارية والبيئة، مصر، العدد 4، 2020،

14 – تحري أميرة، قادة سليم، التمويل والبيئة على الصيرفة الخضراء في الحل، مجلة دراسات وأبحاث في الطاقات المتجددة ، الجزائر، العددي)، جوان .2017

15 – صلاح الدين محمد أمين الأمانة رنا نبيل سليمان، قياس توجهات المصارف نحو تطبيق الشطة الصيرفة المستلمة، مجلة التجارة الإدارة والاقتصاد العدد منة وإحدى عشرة جامعة التنقية الوسطى بغداد، 2017

16 – عبد القادر حفاي، رحيمة التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا نموذجا)، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، 17/1/2018، ص342.

17– فروحات حدة، إستراتجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البينية من أجل تحقيق التنمية المستدامة الدراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث العدد 09، جامعة ورقة، 2010

18 – منى كشاط ,خيجة حجاز ,دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة ,مجلد 5 ,العدد 01 ,جوان .2019

2 – مراد ناصر ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مجلة التواصل ، العدد 26 جوان .2010

3– مراد ناصر،التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ،جامعة الجزائر،عدد 26 جوان.201

4– ساندي صبري وآخرون , الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة : دراسة حالة مصر , المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية والمركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية , الاقتصادية والسياسية , مصر .2017

5–د محمد صديق نفادي, الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية)المجلة العلمية لقطاع الكليات التجارة–جامعة الأزهر.

6–أرجيلوس أمال ,خيرجة حمزة، الاقتصاد الأخضر ودوره في تنمية الوظائف الخضراء، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار ،المجلد 3،العدد3 ،سبتمبر2015،.

7–أحمد اخضر ،الاقتصاد الأخضر مسارا تبديلة إلي التنمية المستدامة–ملف مجلة العلوم والتكنولوجيا'مرسل من دكتور رأفت ميسال معهد الكويت للأبحاث.

8 – حمامة مسعودة ابن عون طيب ، الاقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة البديل الاقتصادي (مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب ، جامعة الجلفة) ،، جامعة عمار ثلجي الأغواط (الجزائر) ، عدد : (01) 2020 ، تاريخ النشر : 01/10/2020.

9 – ليليا بن منصور، شامة بن عباس، "الإستثمار في رسكلة النفايات" ، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية ، المجلد 4، العدد 2 .

4– ورشات و ملتقيات علمية وطنية و دولية

1 – أوصالح عبد الحليم , فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر , المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار، جامعةسطيف1 ، 5–6 ماي 2014،.

2 – منيرة سلامي , منى مسغني إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر , الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات , جامعة ورقلة 22–23 نوفمبر ، 2011

3 – بناء اقتصاديات خضراء شاملة , محمد أحمد بنفهد , رئيس اللجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة – تم إعداد هذه المطبوعة من أجل معرض الأمم المتحدة للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب،والذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بكينيا من28أكتوبر /تشرين الأول إلى الأول من نوفمبر /تشرينالثاني.2013

4 – د . محمد بن موسى– د.عمرقمان ، استراتيجيات و آليات دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة ، ملتقى دولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02،03 ديسمبر 2019 ، جامعة زيان عشور بالجلفة.

5- الجرائد

1 – اشرف إبراهيم , كيف استطاعة سنغاقورة ان تتحول منقز ممقفر اليمارد اقتصادي عملاق , جريدة ساسة، 15 يونيو .2016

3 – المادة 189 من المرسوم التنفيذي 98-1997 ، الذي يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 065-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للبيئة و المعدل في 13/12/2001 ، الجريدة الرسمية العدد 78.

5 – القانون 01-19 المؤرخ في 12/15/2001 المتعلق بالنفايات و مراقبتها و إزالتها ، الجريدة الرسمية ، العدد 77.

4 – قانون 03-83في 05 فيفري 1983 ، المتضمن حماية البيئة ، الجريدة الرسمية ، العدد 06 .

7 – قانون 04/03 المؤرخ في 23/07/2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية العدد 41 .

8 – قانون 04-09 المؤرخ في 14/08/2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية العدد 52.

9 – قانون 04/02 المؤرخ في 25/12/2004 المتعلق بالوقاية من الإخطار الكبيرة و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية والعدد 84 .

6 – القانون رقم 03/10 المؤرخ في 19/07/03 ،الخاص بحماية البيئة الجريدة الرسمية ،العدد 43-2003 الذي جاء استخلافا للقانون السابق.

2 – قانون رقم 01-09 مؤرخ في ربيع الثاني عام 1422 الموافق 26 يونيو سنة 2001 ، و يتمم الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو 1966 و المتضمن قانون العقوبات ، الجريدة الرسمية .

6-إصدارات و منشورات

4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا , الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر : المبادئ والفرص والتحديات في المنظمة العربية , العدد الأول, الأمم المتحدة , نيويورك, 2011 ص 4.

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية

1.international capital marker association, lignes directrices d'application volontaire pour l'émission d'obligations vertes, centre de traduction des ministères économiques et financiers, Zurich, la suisse, juin 2018, p2.

2. https://www.ecologique-solidaire.gov.fr/obligations-vertes (11.02.2019, 20:04) .

3.compte rendu de la session 8 du séminaire financement de la transition énergétique, frein ou accélération du croissance pour les green bonds, 24-01-2017, p 03.

4.Saline water: Desalination", water.usgs.gov," Retrieved 3-4-2019. Edited

5.Xanthe Webb Aintablian (17-3-2017), "Water 1 .3 Desalination", www.thoughtco.com, Retrieved .8-12-2017.Edited.

الملخص

الملخص

من خلال السياسة الافتراضية التي يتبعها و يعمل بها البنك الفلاحة و التنمية المحلية ،و الذي ينعكس إيجابا على النسب المحصلة من المشاريع الخضراء المستثمرة "كمشروع النهضة" الذي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي ، يؤكد أن البنك يولي أهمية لتمويل الاستثمارات الخضراء في الولاية ما يقودنا إلى قبول الفرضية الأولى للدراسة. غير أن التخوف من المخاطر الناتجة عن تمويل بعض المشاريع الاستثمارية الخضراء أحد أهم العوامل التي تؤثر في قرارات التمويل بالتالي قبول الفرضية الثانية.عموما نلمس ضالة و نقص كبير في مساهمة المؤسسات المالية الوطنية في تمويل المشاريع الاستثمارية البيئية (الخضراء).حيث يبقى القسط الأكبر للمؤسسات المالية الدولية ، إلا أن التجربة البنكية الوطنية تزال في مراحلها البداية الأولى و لم ترقي بعد إلى مستوى الدول المتقدمة بإنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشاريع البيئية أو ما تعرف بالمصارف الخضراء ،إلا أن وجود صناديق تختص بالتمويل البيئي في الجزائر يدل على اهتمام السلطات الوطنية بالقضايا البيئية و نمو الحس البيئي لديها.

كلمات المفتاحية : التمويل والاستثمار ، الاستثمار الأخضر، التنمية المستدامة، البيئة..

ABSTRACT :

Through our review of this topic the importance of financing green investment in Algeria is shown as an essential and effective element. This is an important element in the creation of green investments that take into consideration.

The environmental dimension as a key element for sustainable development which makes this type offunding very important at the international and local levels. But we see a significant lack of contribution to the national financial institutions in the financing of environmental investment projects in our country.

Where the biggest part remains to the international financial institutions the role development bank is and reflected in the financing of Green investment but the latter is still in institutions we can say that environmental finance in Algeria is still in the initial stages of training it has not reached the level of developed countries by establishing banks specialized in the financing of environmental projects which is known with Green Banks. However the existence of environmental funds in our country shows the interest of the national authorities in environmental issues and the growth of their environmental sense.

Keywords: financing, investment, green investment, sustainable development, environment.